هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

بكالوريوس علوم الحياة

كلية العلوم

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 12–16 مارس 2017

HC097-C2-R097

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 28

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 41

6. الاستنتاج 50

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" لخمس برامج أكاديمية في كلية العلوم من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح

لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 12-16 مارس 2017؛ لغرض مراجعة البرامج الخمسة التي تطرحها الكلية، وهي: (بكالوريوس علوم الحياة، بكالوريوس العلوم في الكيمياء؛ بكالوريوس العلوم في الرياضيات؛ وبكالوريوس العلوم في الإحصاء وبحوث العمليات؛ وبكالوريوس العلوم في الفيزياء).

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 13 أكتوبر 2016، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم إلى جانب القيام بزيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال مارس 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت كلية العلوم في جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتهم، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 25 ديسمبر 2016.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي بالعلوم وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت لجنة المراجعة من عشرة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس علوم الحياة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدَّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس علوم الحياة. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أنَّ مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر

كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أنْ تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفين الاداريين في قسم برنامج بكالوريوس علوم الحياة.

ج. نبذة عامة حول كلية العلوم

تأسست كلية العلوم في جامعة البحرين كجزء من الكلية الجامعية للآداب والعلوم والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) لعام 1978. وفي 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية الخليج للتكنولوجيا مع الكلية الجامعية للآداب والعلوم والتربية. وفي عام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين: كلية الآداب، وكلية العلوم. وتضم كلية العلوم حاليًا أربعة أقسام للعلوم الأكاديمية: علوم الحياة، والكيمياء، والرياضيات، والفيزياء، حيث يتمكن الطلبة من خلال دراسة البرامج الجامعية في العلوم الطبيعية لهذه الأقسام الأربعة من الحصول على مؤهل البكالوريوس في العلوم، وكذلك درجة الماجستير. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (83) عضوًا؛ منهم خمسة أعضاء يعملون بدوام جزئي، و(58) من الموظفين الإداريين. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (1,165) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس علوم الحياة

يطرح قسم علوم الحياة في كلية العلوم حاليًا برنامج بكالوريوس علوم الحياة، في الحرم الجامعي الرئيس في منطقة "الصخير"، كما أنَّ مدة الدراسة فيه تستغرق أربع سنوات، وكانت البداية الحقيقية للبرنامج في عام 1978، تحت مظلة الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية. وفي عام 1986، استمر البرنامج تحت مظلة جامعة البحرين، وفي وقت الزيارة الميدانية، بلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في البرنامج (474) طالبًا، كما بلغ العدد الإجمالي للخريجين (404) طالبٍ. ويساهم في

تقديم البرنامج حاليًا (13) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل، و(4) أعضاء يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (15) موظفًا إداريًّا.

وتجدر الإشارة الى ان البرنامج لم يخضع لأي اعتماد أكاديمي قط. إلا ان الكلية في صدد اخضاع كل برامجها الاكاديمية لهيئة اعتماد ألمانية تدعى هيئة دراسات العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الطبيعية والرياضيات (ASIN).

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة بكالوريوس علوم الحياة

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 يوجد إطارٌ محكم للتخطيط الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس علوم الحياة يتناسب مع رسالة المؤسسة وخطتها الإستراتيجية المتاحتين على موقعها الإلكتروني. كما وضعت مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الجودة في البرامج الأكاديمية ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعة، وتنص سياسة تطوير البرامج الأكاديمية وتعديلها على الإجراءات التي يجب اتباعها إذا تم وضع أو تعديل أحد البرامج أو المقررات الدراسية. وتُفصل الأهداف التعليمية للبرنامج بوضوح ضمن مواصفاته، كما يتم ترسيخها لدى الطلبة من خلال القيم المجتمعية، وإعدادهم للتوظيف، والتعليم المستمر. وتقر لجنة المراجعة أنَّ هذه الأهداف محددة بوضوح، وبما يتلاءم مع برنامج بكالوريوس علوم الحياة، كما أنها تدعم بشكل واضح رسالة كل من القسم والكلية وأهدافهما، والتي تتضمن نصوصًا حول تزويد الطلبة بالمهارات التي تؤهلهم للوظائف في المستقبل، وللدراسات العليا، بالإضافة إلى تضمنها نصوصًا تخص مشكلات المجتمع، وتعزيز التنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإنَّ أهداف البرنامج تسهم بشكل واضح في تحقيق رسالة المؤسسة التي ترمي إلى تزويد الطلبة بالخبرات التعليمية ذات الصلة والتي تؤهلهم لتأسيس كفاءات من العلماء المهرة القادرين على المساهمة في النمو الاقتصادي، والنهوض بمملكة البحرين. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ الأهداف التعليمية للبرنامج ذات الصلة بالطلبة فيما يخص بكالوريوس علوم الحياة تتوافق مع الأهداف الإستراتيجية لكل من الكلية والجامعة ورسالتهما.

1.2 يُطرح برنامج بكالوريوس علوم الحياة على مدار أربع سنوات دراسية، موزعة على ثمانية فصول دراسية، حيث يكمل الطلبة (128) ساعة معتمدة في (42) مقررًا دراسيًّا، يتم توزيعها كالتالي: (24) مقررًا دراسيًّا بمعدل (70 ساعة معتمدة) في المجالات الأساسية لعلوم الحياة، و(4) مقررات دراسية بمعدل (11 ساعة معتمدة) كمتطلبات للجامعة، و(12) مقررًا دراسيًّا بمعدل (41 ساعة معتمدة) كمتطلبات للكلية، ومقرران دراسيَّان بمعدل (6 ساعات معتمدة) كمقررات اختيارية حرة بالجامعة. ويتم تقييم عبء عمل الطلبة بدقة، كما يتم مقايسته حسب مستوى مقررات علوم الحياة وغيرها من المقررات الأخرى؛ لضمان تحقيق عبء عمل متوازن للطلبة. ذلك بالإضافة إلى النماذج

الداعمة لعملية التعلم، والمتطلبات المسبقة للمقررات الدراسية والتي يتم تقديمها في شكل مخططات توضيحية تعرض على جدران القسم. وأثناء المقابلات، أبلغ أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة أنَّ الحاجة للمتطلبات المسبقة يتم مراجعتها بانتظام، وكذلك مراجعة طريقة تسلسلها، وقد أفاد الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أنهم طالبوا أيضا بإدخال تغييرات على المتطلبات المسبقة، وقد قام القسم بتنفيذها لاحقًا، وتلاحظ لجنة المراجعة أن المتطلبات المسبقة يتم تقديمها بشكل يتناسب مع توجيه الطلبة؛ لضمان استكمالهم البرنامج في الوقت المحدد له، كما يتم مراجعة هذه المتطلبات بصورة منتظمة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي للبرنامج يشتمل على تطبيقات عملية يتم تنفيذها داخل المختبر وفي جميع المقررات الأساسية تقريبا، فضلا عن المقرر الإلزامي للتدريب العملي، والمقرر الخاص بمشروع التخرج؛ مما يوفر توازنا بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، ويتيح للطلبة الفرصة لممارسة ما يكتسبونه ويتعلمونه من نظريات. كما يتم تعزيز المنهج بمقررات التعليم العام، والعلوم الأساسية، واللغة الإنجليزية، والمقررات التخصصية الأساسية، والمقررات الاختيارية، بالإضافة إلى المقررات التي تدعم الخبرات المهنية والتعلم المستمر. ومن ثمَّ تقدر لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي يحقق التقدم الأكاديمي، كما يحقق التوازن بين اكتساب المعرفة النظرية والمهارات، وبين المعارف النظرية والتطبيق، كما تقدر لجنة المراجعة ان الجهات ذات العلاقة تساهم في تطويره.

1.3 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ البرنامج يتقيد بالأطر التي تضعها المؤسسة، وينظمها كل من النظام الداخلي لضمان الجودة بالبرنامج، والسياسات اللازمة. وبالمثل، فإنه تم إنشاء مفردات المنهج الدراسي، وتم التحقق من المنهج ومن التصميم الداخلي له وطريقة تخطيطه. كما يُعرض المنهج الدراسي في النموذج المخصص للمقرر الدراسي الذي يقدمه مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، حيث يتضمن هذا النموذج معلوماتٍ عن المقررات الدراسية، والمتطلبات المسبقة، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومواءمتها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما يتضمن أيضًا الكتب الدراسية والمراجع، ومواصفات المقررات الدراسية، فضلا عن التقييم، وجدول التوزيع الأسبوعي الذي يشمل الموضوعات التي سيتم تغطيتها خلال الأسبوع، مع طرق تدريسها ، ومخرجات تعلم المقررات والتقييمات. وعلاوة على ذلك، فقد تمت مقارنة المنهج الدراسي الخاص بالبرنامج وإعداده للمراحل الأولية الخاصة بتسكين البرنامج طبقًا للمعايير والأدلة الإرشادية الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات. وقد درست لجنة المراجعة عينات من وثائق مواصفات

المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّ المناهج الدراسية مصممة جيدًا، وتحتوي على جميع المعلومات المناسبة لتلبية متطلبات البرنامج، وتلبية الاحتياجات الحالية لعلماء علوم الحياة وأرباب الأعمال. ويتسع نطاق محتويات المقررات الدراسية للبرنامج ليشمل استخدام المختبرات في المقررات الأساسية، لتقدم خبرة واسعة للمتعلمين في هذا المجال، وهناك قائمة بالمقررات الاختيارية المناسبة التي تضيف عمقًا معينا في بعض مجالات المعرفة، كما أنَّ فحص المواد الدراسية للمقررات أيضا يؤكد على استخدام النصوص والمراجع الحديثه عبر مختلف المستويات، ودمج النتائج البحثية الحديثة لكل من أعضاء هيئة التدريس، والابحاث الخارجية في المواد الدراسية للمقررات، ولاسيما في المقررات الدراسية التي تطرح في السنه الثالثة والرابعة (300 و400). وقد تم التأكيد على ذلك أثناء المقابلات، حيث أبلغ أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة أنَّهم يراجعون بانتظام مدى توازن محتوى المقرر الدراسي وإدراج العنصر العملي الخاص والقائم على نتائج الأبحاث والمدعم بالأدلة في المقررات الدراسية الأكثر تقدما؛ وذلك استجابةً لتعليقات الجهات ذات العلاقة. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ مفردات البرنامج تلبي أهدافه، كما يتم توثيقها بدقة من حيث العمق والاتساع، بالإضافة إلى الجهود الفعالة لاسترشاد مفردات البرنامج بالمهارات العملية ونتائج الأبحاث المنشورة؛ من أجل تلبية الحاجات الحالية لأرباب الأعمال وعلماء علوم الحياة.

1.4 تم تحديد مجموعة شاملة ومفصلة تشمل (9) من مخرجات تعلم البرنامج المطلوبة التي تغطي المعرفة العامة في العلوم، والمعرفة الخاصة في علوم الحياة، وتطبيق المعارف النظرية، والقدرة على تنفيذ المشروعات، واكتساب مهارات التواصل الفعالة والمرتبطة بالتخصص، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، والقدرة على العمل الجماعي، والقدرة على التعلم المستمر، والنزاهة الأخلاقية، بالإضافة إلى ذلك يعاد تشكيل مخرجات تعلم البرنامج المطلوبة وفقًا لأهداف البرنامج التعليمية الثلاثة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات تعلم البرنامج المطلوبة مكتوبة بطريقة جيدة، كما أنها قابلة للقياس وملائمة للتوقعات الدولية، وشاملة، ومتوافقة بشكل مناسب مع الأهداف التعليمية للبرنامج، وترتبط مخرجات تعلم البرنامج المطلوبة أيضًا برسالة المؤسسة التي تنص على أنه "ينبغي للخريجين أن يسهموا إسهاما مباشرا في النمو الاقتصادي والتنمية في البحرين، بدعم من التعليم الرائد، والتكنولوجيا والبحوث ذات التأثير الإقليمي. وأن يسهموا في تحقيق رسالة الكلية التي تطمح إلى تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات الفكرية والمهارات العامة، وإعدادهم للوظائف المستقبلية، والدراسات العليا والمهنية، وليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع ومتحملين للمسئولية."

علاوة على ذلك، فإنه يتم ربط مخرجات تعلم البرنامج المطلوبة بمخرجات تعلم الجامعة التي تضم مضامين مثل مهارات التواصل، والكفاءة التكنولوجية، والتفكير النقدي، والمعرفة والمهارات، ومحو الأمية المعلوماتية، والنزاهة والمسئولية، والتعلم المستمر، كما يتمُّ ربطها بمجالات أهداف الجامعة، والتي تشتمل على موضوعات مثل التعلم المستمر، والبحث العلمي، وتطوير المهارات المهنية، وخدمة المجتمع. وتقدر لجنة المراجعة وجود مجموعة شاملة من مخرجات التعلم للبرنامج والتي تتناسب مع مستوى البرنامج، كما أنَّها تتوافق بشكل مناسب مع أهداف البرنامج، ورسالة كل من الجامعة والكلية وأهدافهما الإستراتيجية.

1.5 درست لجنة المراجعة الوثائق الخاصة بمواصفات المقررات الدراسية، وتلاحظ أنَّ مخرجات تعلم المقررات الدراسية يتم تحديدها وفقًا لكل مقرر دراسي على حدة، كما أنَّ كل مقرر دراسي بالبرنامج تم ربطه بمخرجات تعلم البرنامج بما في ذلك متطلبات كل من الجامعة والكلية. ومن خلال فحص مخرجات تعلم المقررات الدراسية، فقد تأكد أنها مكتوبة في صورة قابلة للقياس، كما أنَّها مناسبة لأهداف المقررات الدراسية ومستوياتها، وتغطي المهارات المعرفية المناسبة التي يتوقع من الطلبة اكتسابها. علاوة على ذلك، فإن مخرجات تعلم المقررات الدراسية يتم ربطها بمخرجات تعلم البرنامج والتقييم؛ مما يدعم تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له. وأثناء المقابلات، كان الطلبة على وعي بمخرجات تعلم المقررات الدراسية، كما لوحظ أنه يتم تزويدهم بمواصفات المقررات الدراسية في بداية كل فصل دراسي. وقد علمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنَّ القسمَ قد أجرى مراجعات نصف سنوية لمخرجات تعلم المقررات منذ عام 2010، وقد كان أحدثها في عام 2016، حيث تم إجراؤها استعدادًا لتسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات. وعلاوة على ذلك، ولتقييم مدى تحقق مخرجات تعلم المقررات، فإنه يتم ربطها وفقًا للدرجات المقبولة التي يحددها مركز ضمان واعتماد الجودة، باستخدام نموذج (EXCEL)، كما يتم التحقق منها من قبل أعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم، ولجان التدقيق. ومن ثمَّ تقدر لجنة المراجعة أنه يتم تحديد مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل يتناسب مع مقررات البرنامج، كما أنَّ هناك تنفيذًا فعالا للسياسات والإجراءات التي تدعم عملية المواءمة بين مخرجات تعلم المقررات، وجميع مخرجات التعلم المطلوبة في البرنامج.

1.6 هناك مقرر دراسي إلزامي خاص بالتدريب العملي يتمُّ تقديمه في فصل الصيف لمدة شهرين (BIOLS 399)، ويمكن للطلبة التسجيل فيه بعد إكمالهم (75) ساعة معتمدة من الدراسة في البرنامج. ويتم إدارة المقرر العملي والإشراف عليه وتقييمه عن طريق الاسترشاد بمجموعة من الإجراءات والسياسات الواضحة. ووفقًا لمواصفات مقرر التدريب العملي، فإنه لا توجد ساعات معتمدة مخصصة له، كما يمنح القسم درجات المقرر العملي على أساس تقدير: "مُرْضٍ" أو "غير مُرْضٍ"، كما تحتوي مواصفات المقرر العملي على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والتي كُتبت بشكل مناسب، بالإضافة إلى ربطها بمخرجات تعلم البرنامج ومتطلبات تقييمها. وتتضمن متطلبات التقييم تقريرًا تحريريًّا وعرضًا شفهيًّا يقدمان من قبل الطالب، ويمثلان نسبة (30%)، وتقريرًا من قبل المشرف الميداني يمثل نسبة (40%)، والزيارات الميدانية بنسبة (20%)، وتقرير التقييم المقدم من قبل المشرف الأكاديمي بنسبة (10%). هذا وان الطلبة الذين يحققون (60%) من مجموع درجات المقرر ينجحون بتقدير: "مُرْضٍ". وأثناء المقابلات، أعرب الطلبة والخريجون عن دعمهم الكبير للتدريب العملي كأحد المقررات الدراسية المهمة وذات الصلة بأهداف البرنامج، كما أنَّهم يدركون ما يتوقع منهم إنجازه في هذا المقرر، وكذلك المتطلبات الخاصة بتقييمه. كما أعرب أعضاء هيئة التدريس والقائمون بالإشراف على التدريب العملي – أثناء جلسات المقابلات – عن حماسهم تجاه فرصة العمل المدمج مع التعلم المتاحة للطلبة من خلال مقرر التدريب العملي (BIOLS 399). وتقر لجنة المراجعة بأنَّ عنصر التعلم القائم على العمل في البرنامج يسهم في تحقيق التعلم، وأنَّ الجهات ذات العلاقة تدعم المقرر العملي وتساعم في توفيره للطلبة. ومع ذلك، فقد أشار أعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات إلى أنَّهم ينظرون في آليات لتخصيص ساعات معتمدة لمقرر التدريب العملي؛ لأنَّ ذلك يزيد من قيمة التدريب بالنسبة للطالب، كما يتيح الفرصة للطلبة لإظهار مهاراتهم العملية وأدائهم بشكل جليّ أمام أعضاء هيئة التدريس وأرباب الأعمال. وتتفق لجنة المراجعة مع القسم، وترى أنَّه في حين أنَّ هذا المقرر إلزامي ويسهم في تعلم الطلبة، فإنه ينبغي تخصيص ساعات معتمدة لمشاركة الطلبة فيه. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية تعديل المقرر الدراسي الخاص بالتدريب العملي، وتخصيص ساعات معتمدة له تتناسب مع مقدار التعلم الذي يحققه الطلبة من خلاله.

1.7 هناك سياسة مؤسسية للتعليم والتعلم تتضمن الإشارة إلى استخدام طرائق التدريس المتعددة. ومن خلال فحص مفردات المقررات والمواد الدراسية تم التأكيد بأن قسم علوم الحياة يتبع نهجًا مرنًا في

تقديم المقررات الدراسية، حيث يشتمل هذا النهج على مجموعة متنوعة من طرائق التدريس والتي يتم ربطها بمخرجات تعلم المقررات الدراسية. وأثناء المقابلات، علمت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون مجموعة متنوعة من أساليب التعليم والتعلم؛ لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وهذا ما تم التأكيد عليه من خلال مراجعة مواد المقررات الدراسية، ومن استطلاعات الرأي المتعلقة بقياس رضا الطلبة. وعلاوة على ذلك، أكد الأساتذة أنَّ غالبية المقررات الدراسية لعلوم الحياة المقدمة في 2017، نشرت عن طريق منصة (Blackboard). كما أبدى أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم المامهم بمنصة (Blackboard) وغيرها من أدوات التعلم عبر الإنترنت المستخدمة للعمل الجماعي، والتعلم الافتراضي. ويبدأ هذا الاستخدام للتعلم المختلط في المستوى الأول من المقررات الدراسية، ويطبق أعضاء هيئة التدريس تصنيف (Blooms Taxonomy) في جميع جوانب البرنامج، وهو ما يتوافق مع التوصيات التي ترد في السياسات المؤسسية المتعلقة بالتعليم والتعلم. وقد درست لجنة المراجعة ملفات المقررات الدراسية للمستوي (200) وما فوقه، والتي أشارت إلى استخدام الطلبة لأبحاث صدرت حديثا في أعمالهم الدراسية، بجانب تطبيق المهارات النقدية، واستخدام التعلم الموجه ذاتيًّا، والمتمثل في مشروع التخرج (BIOLS 499). وتقر لجنة المراجعة بالجهود الاستباقية التي تبذلها الكلية لإدماج المنهج الدراسي بمهارات عملية وبنتائج الأبحاث المنشورة؛ لتلبية الاحتياجات الحالية لعلماء علوم الحياة وأرباب الأعمال، فضلا عن تشجيع التعلم المستقل. وقد أيد الطلبة والخريجون – الذين تم مقابلتهم – التنوعَ الواسعَ لطرائق التدريس النظرية والعملية، وأشاروا إلى اكتسابهم المهارات والمعارف التي يمكن تطبيقها مباشرة على عملهم الحالي في حالة تخرجهم. وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها للمجموعة المعتمدة من طرائق التدريس التي يتمُّ دعمها بالشكل الملائم في جميع جوانب البرنامج، كما تقدر لجنة المراجعة ما يوليه جميع أعضاء هيئة التدريس من اهتمام، وما يقومون به من المراجعة المنتظمة لضمان تحقيق الالتزام والتميز في تقديمهم للبرنامج.

1.8 لدى الجامعة وثيقة منشورة عن لوائح الدراسة والامتحانات توضح بالتفصيل إجراءات وسياسات التقييم والتي يقوم القسم باتباعها كما يلتزم القسم بسياسة ضمان وتعزيز جودة البرامج، وامتحانات الطلبة، وسياسات التدقيق، والتقييمات، والتصحيح، ومنح الدرجات، ومعادلة الامتحانات. كما أنَّ هناك أيضا سياسة لمكافحة الانتحال الأكاديمي على مستوى الجامعة تشمل أساليب الوقاية، والتحري، والعقوبات، وعملية معالجة حالات الانتحال الأكاديمي. وتحدد هذه السياسات والأدلة

الإرشادية التقييمات التكوينية والتجميعية، فضلا عن الأدلة الإرشادية الخاصة بعملية التصحيح ومنح الدرجات والتي يمكن الاطلاع عليها عبر الإنترنت، وكذلك يتم تغطية النقاط الأساسية للتقييم في الكتيب الإرشادي الخاص بالطلبة، كما أنَّ تفاصيل المعايير الخاصة بتقييمات المقررات الدراسية يتم تزويد الطلبة بها من خلال مواصفاتها، وهو ما تم التأكيد عليه من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة والخريجين. ويخصص للامتحان النهائي (40%) من درجات التقييم، في حين تخصص النسبة المتبقية وهي (60%) لأعمال المقررات الدراسية، والتي قد تشمل امتحانًا واحدًا أو ثلاثة امتحانات حسب نوع المقرر الدراسي. وأثناء المقابلات، أبلغ أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة أنهم يقدمون تغذية راجعة للطلبة في غضون أسبوعين من انتهاء التقييم، حيث يتم تقديمها إمَّا شفهيًّا أو تحريريًّا حسب ما يناسبها، وهو ما تم التأكيد عليه أثناء المقابلات مع الطلبة والخريجين. وعلاوة على ذلك، لوحظ وجود كمٍّ كبيرٍ من التغذية الراجعة المكتوبة بشأن العينات المقدمة من أعمال الطلبة، كما تضمنت تعليقات عضو هيئة التدريس على كل مقرر دراسي بيانات نوعية عن مشاركة الطلبة وأدائهم، فضلًا عن الاستفادة من التغذية الراجعة الشفهية من قِبَلِ أعضاء هيئة التدريس أثناء تواجدهم في مكاتبهم. ومع ذلك، فقد أعرب الطلبة عن قلقهم إزاء عدالة التقييم عند القيام بمشروعات، أو تكليفات جماعية، كما أشاروا إلى عدم وجود إجراءات واضحة بخصوص هذا الأمر. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة؛ لتشكيل وتقييم التكليفات او المشاريع الجماعية للطلبة، وإبلاغها إلى جميع الجهات ذات العلاقة.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود لجنة المراجعة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- الأهداف التعليمية للبرنامج مناسبة لبرنامج بكالوريوس علوم الحياة ومتوافقة مع كل من رسالة والاهداف الاستراتيجية للكلية والجامعة
- المنهج الدراسي يحقق التقدم الأكاديمي، كما يحقق التوازن بين اكتساب المعرفة النظرية والمهارات، وبين المعارف النظرية والتطبيق، والجهات ذات العلاقة تساهم في تطويره
- مفردات البرنامج تلبي أهدافه، كما يتم توثيقها بدقة من حيث العمق والاتساع، بالإضافة إلى الجهود الفعالة لاسترشاد مفردات البرنامج بالمهارات العملية، ونتائج الأبحاث المنشورة؛ من أجل تلبية الحاجات الحالية لأرباب الأعمال وعلماء علوم الحياة

- وجود مجموعة شاملة من مخرجات تعلم البرنامج التي تتناسب مع مستوى البرنامج، كما أنها تتوافق بشكل مناسب مع أهداف البرنامج ورسالة كل من الكلية والمؤسسة، وأهدافهما الإستراتيجية
- مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مُعرفة بشكل يتناسب مع مقررات البرنامج، كما أن هناك تنفيذًا فعالًا للسياسات والإجراءات التي تدعم عملية المواءمة بين مخرجات تعلم المقررات ومخرجات تعلم البرنامج ككل
- اعضاء هيئة التدريس يستخدمون طرق متنوعة في التدريس ويقومون بمراجعتها بصورة منتظمة لضمان التميز في تقديمها.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسين، **توصي** لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بما يلي:

- تعديل المقرر الدراسي الخاص بالتدريب العملي، وتخصيص ساعات معتمدة له تتناسب مع مقدار التعلم الذي يحققه الطلبة من خلاله
- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة لتشكيل وتقييم التكليفات او المشاريع الجماعية للطلبة، وإبلاغها إلى جميع الجهات ذات العلاقة.

1.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة البحرين سياسة قبول واضحة يمكن الاطلاع عليها من خلال موقعها الإلكتروني، أو من خلال لوائحها الخاصة بالدراسة والامتحانات. وينبغي على الطلبة المتقدمين إلى جامعة البحرين استيفاء الشروط التالية: أنَّ يكون متوسط الحد الأدنى لمجموع الدرجات التراكمي (70%) في الثانوية العامة أو ما يعادلها؛ ولا يجوز أن يكون قد انقضى أكثر من سنتين منذ حصول المتقدم على الثانوية العامة، كما ينبغي له أن يجتاز اختبارًا للتأهيل، فضلا عن المقابلة الشخصية. كما ينبغي على الطلبة المتقدمين أن يكونوا قد أتموا دراسة الثانوية العامة في المسار العلمي أو الموحد حتى يتم قبولهم في البرنامج. واستنادًا إلى طاقة البرنامج الاستيعابية، فإن أولوية القبول فيه تستند إلى نتيجة ثلاثة عوامل، هي: نتيجة المقابلة الشخصية (15%)، والحد الأدنى لمتوسط مجموع الدرجات التراكمي في الثانوية العامة (70%)، ودرجات اختبار التأهيل (15%). وخلال المقابلات، أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ الالتحاق المباشر بالبرنامج يتحقق بالنسبة للمتقدمين الذين سجلوا (90%) أو أكثر في الثانوية العامة، كما يتم إعفاؤهم من امتحان اللغة الإنجليزية. وبالنسبة للمتقدمين الذين لم يلتحقوا بالبرنامج التحاقًا مباشرًا، فإنه يتم قبولهم في برنامج تمهيدي مدته فصل دراسي واحد، ويتألف من مقرر دراسي واحد تمهيدي في اللغة الإنجليزية وغير معتمد، مدته (9) ساعات في الأسبوع. كما يتم قبول الطلبة المنقولين إلى البرنامج من مؤسسات تعليمية أخرى، ويمكنهم الحصول على الاعفاء من بعض المقررات الدراسية إذا حصلوا على درجة (**C+**) كحد أدنى في المقرر الدراسي المكافئ الذي سبق دراسته. وقد كان الطلبة والاساتذة على دراية بإجراءات ولوائح القبول هذه. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسة للقبول تتسم بالوضوح، ويتم تنفيذها بشكل متسق.

2.2 درست لجنة المراجعة ملفات الطلبة المقبولين في البرنامج، وتلاحظ استيفائهم لمعايير القبول، كما أنَّ عدد الطلبة المقبولين مباشرة في البرنامج، ودون حاجتهم إلى دراسة البرنامج التمهيدي، قد زاد زيادة طفيفة منذ عام (2010–2011) إلى عام (2014–2015)، ومن نسبة (30%) إلى أكثر من (35%). كما يتضح من تقرير التقييم الذاتي أنَّ عدد الطالبات المقبولات في البرنامج يتزايد تدريجيًّا عاما بعد عام، حيث تبلغ النسبة المئوية للطالبات (86%) من مجموع الطلبة المقبولين

في البرنامج في العام الأكاديمي 2016–2017. وقد أُبلغت لجنة المراجعة – أثناء جلسات المقابلات – أن أحد الدوافع الرئيسة لزيادة عدد الطالبات، يعود الى كون الوظائف المضمونة لخريجي البرنامج هي وظائف للعمل كمدرسات علوم في المدارس، وهي ليست من الوظائف المفضلة لدى الطلاب. وأثناء المقابلات، أكد الاساتذة، والطلبة، والخريجون نتائج تقرير الجامعة، والذي يفيد بأنَّ العديد من الطلبة يلتحقون بالبرنامج، وتكون مهاراتهم في اللغة الإنجليزية دون الحد الأمثل؛ مما يعرقل نجاحهم فيه وإتمامه في الوقت المحدد. ومع ذلك، فقد ذكروا أنه عند المستوى (300) يكون مستوى المهارات اللغوية لمعظمهم قد تحسن؛ نتيجة دراستهم المقررين المطلوبين في اللغة الإنجليزية (الإنجليزية 125، والإنجليزية 126)، حيث يرفع هذان المقرران مستوى كفاءتهم في اللغة الإنجليزية. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنْ تقوم الكلية بالتعاون مع الجامعة بإجراء دراسة شاملة لتحديد الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدلات التقدم والاستبقاء، وأن تضع خطة للتغلب على هذه الظاهرة، بحيث تتضمن إجراء تعديل كامل لمتطلباتها من الكفاءات في اللغة الإنجليزية، وأيضا تعديلها لهيكل ومضمون البرنامج التمهيدي.

2.3 تتم إدارة برنامج بكالوريوس علوم الحياة من قبل رئيس القسم باعتباره المسئول عن تسيير الأعمال اليومية سواء الأكاديمية أو الإدارية، حيث يَرِدُ توصيفٌ واضحٌ لوظيفته، ومسئولياته، وسلطاته ضمن دليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة، وكذلك ضمن لوائح الجامعة كما يرد توصيفٌ مبسطٌ للهيكل التنظيمي للكلية؛ يوضح التسلسل الهرمي للوظائف الإدارية، حيث يبين أن رئيس القسم يعمل تحت اشراف عميد الكلية. وقد علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس، أنَّ رئيس القسم هو المسئول عن إحالة المواضيع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وبمجلس القسم إلى العميد. وأنَّ مجلس القسم، الذي يرأسه رئيس القسم، هو السلطة المُخَوَّلة لتقديم التوصيات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج. وتسهم لجان القسم في إدارة شئونه، حيث توجد لجان للمناهج الدراسية، وضمان الجودة، والجداول الدراسية، والتخطيط الإستراتيجي، والمشتريات، وتوفير البيانات الإحصائية، والسلامة، والبحث العلمي، والندوات، ومشروعات التخرج، والتدريب العملي، والترقيات. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين الإداريين والأكاديميين، ومن خلال الأدلة المقدمة، استطاعت لجنة المراجعة أن تؤكد على فاعلية التسلسل الوظيفي القائم على إدارة البرنامج، وكذلك على مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجوانب

الأكاديمية والإدارية له عن طريق اللجان. ومن ثمَّ تعرب لجنة المراجعة عن تقديرها لوجود خطوط واضحة للمساءلة فيما يتعلق بإدارة البرنامج.

2.4 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، يوجد حاليًا (13) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس ممن يعملون بدوام كامل يساهمون في تقديم البرنامج، وهناك (11) عضوًا من حاملي درجة الدكتوراه في الدرجات التالية؛ أستاذ (1)، وأستاذ مشارك (1)، و(9) أساتذة مساعدين؛ فضلا عن اثنين من حاملي درجة الماجستير يعملان كمحاضرين. بالإضافة إلى (4) أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي، كما يوجد (15) موظفًا إداريًّا (من بينهم الفنيون) يتدرجون في مؤهلاتهم من الثانوية العامة إلى الماجستير يساندون في تقديم البرنامج. واستنادًا إلى العدد الإجمالي لطلبة القسم (474)، وعدد أعضاء هيئة التدريس، فإن النسبة الحالية للطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس هي (1:36). ومع ذلك، يساهم أعضاء هيئة التدريس في القسم في تقديم مقررات دراسية تُدَرَّس في برامج أخرى مقدمة من قبل كليات وأقسام أخرى. وقد درست لجنة المراجعة السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، وأشارت إلى أن برنامج بكالوريوس علوم الحياة يضم فريقًا متماسكًا من أعضاء هيئة التدريس؛ ممن لديهم خبرات أكاديمية متنوعة، وهو ما تعدُّه لجنة المراجعة من الدعائم الحقيقية التي يرتكز عليها البرنامج. وعلاوة على ذلك، فهناك بعضٌ من أعضاء هيئة التدريس الذين يتميزون بالنشاط في الأبحاث العلمية ويقومون بنشرها. وقد علمت لجنة المراجعة من المقابلات والأدلة المقدمة أنَّ مسئوليات أعضاء هيئة التدريس تمتد لتشمل التدريس، والإرشاد الأكاديمي، والبحث العلمي، وأعمال اللجان، وخدمة المجتمع. كما أنَّ بعض منهم يقوم بتدريس المقررات العامة في علوم الحياة، ويقومون أيضًا بتدريس المقررات الدراسية ذات المستويات المتقدمة والداخلة في مجالات تخصصاتهم. ومع ذلك، فإن التركيز الرئيس الواضح للأعمال المنوطة بهم هو التعليم والتعلم، وقد يقترب نصاب العبء التدريسي لبعضهم من الحد الأقصى لنصاب عبء التدريس المحدد من قبل الجامعة بـ (15 ساعة تدريس لحاملي الدكتوراه، و18 ساعة تدريس لحاملي الدرجات العلمية الأقل). وقد أبلغت لجنة المراجعة خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس بأن هذا العبء المرتفع للتدريس يؤثر على نوعية التدريس والبحث والخدمة المجتمعية، والتي على أساسها يتم تقييم مساهمة أعضاء هيئة التدريس بغرض تقييم أدائهم أو لترقيتهم. علاوة على ذلك، فقد قامت الكلية قريبًا بدعم أعضاء هيئة التدريس في حضورهم للمؤتمرات، ولورش العمل، غير أنَّ هذا لم يحدث في السنوات الثلاث الماضية، وقد استخدم عددٌ قليلٌ من أعضاء هيئة التدريس التمويل الشخصي

للمشاركة في المؤتمرات الإقليمية؛ نتيجة تخفيض الميزانية المخصصة لحضور المؤتمرات. وتشيد لجنة المراجعة بالروح الجماعية لموظفي القسم وحماسهم، وتقر بأن مؤهلاتهم الأكاديمية ملائمة، وتُظْهر ما لديهم من الخبرة اللازمة لتلبية مواصفات الوظائف المنوطة بهم. ومع ذلك، تشعر لجنة المراجعة بالقلق إزاء قدرة الأساتذة المساعدين على استيفاء متطلبات الترقية، والتي تعتمد بشكل أساسي على قدرة الكلية على ضمان تخصيص الوقت الكافي لهم من أجل البحث والخدمة المجتمعية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بالتعديل من عبء العمل المنوط بأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك لضمان عدم تجاوزه للحد، بما يضمن فاعلية أعضاء هيئة التدريس وجدوى البرنامج.

2.5 معايير التوظيف لكل من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين موجودة بشكل واضح في اللوائح الأكاديمية والإدارية، والتي تنص أيضا على أنه يجوز لمجلس القسم تشكيل لجنة لاقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس. كما يتم تحديد إجراءات التوظيف الأكاديمي التي تشمل تعيين مساعدين من الخريجين، ومحاضرين، وأساتذة، وأساتذة مساعدين، وأساتذة مشاركين. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تمكنت لجنة المراجعة من التأكد من أن هذه السياسات والإجراءات تنفذ بطريقة متسقة وتتسم بالشفافية. وقد أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ هناك بعض التدابير التي تم تنفيذها من قبل الجامعة لدعم استبقاء أعضاء هيئة التدريس. وتشمل هذه التدابير توفير إعطاء رواتب شهريه تنافسية لأعضاء هيئة التدريس، وتقديم الجامعة لمكافآت وحوافز تشمل منح للأبحاث العلمية، فضلا عن مكافآت النشر، والاستشارات المدفوعة الأجر لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس المتميزين، وتوفير التأمين الصحي للجميع. وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم تجاه هذه التدابير. كما تشير الأدلة إلى أن الموظفين لا يتركون القسم إلا في حالات نادرة فقط، قد يرجع سببها أساسا إلى التقاعد. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسة واضحة للتوظيف تنفذ بشكل متسق ووجود معدل استبقاء مرتفع في القسم. ومع ذلك، فقد أبلغت لجنة المراجعة – أثناء الزيارة الميدانية – أن أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا يتم إطلاعهم بشكل غير رسمي – من قبل رئيس القسم – على مرافق القسم وتعريفهم بموظفيه. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنَّ تنفذ سياسة تهيئة رسمية لأعضاء هيئة التدريس بالبرنامج، وتقييم مدى فاعليتها. وعلمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات أنَّ تقييم الطلبة لأعضاء هيئة التدريس يتمُّ إجراؤه بشكل منتظم، في حين أنَّ التقييم الرسمي لأعضاء هيئة التدريس يتم إجراؤه عند تقدم

أحد أعضاء هيئة التدريس بطلب للترقية أو لتجديد عقد العمل. ولغرض تجديد العقد (انظر الفقرة 4.9)، يحيل مجلس القسم توصياته إلى مجلس الكلية الذي بدوره يحيل توصياته إلى مجلس الجامعة للموافقة النهائية عليها. وقد أبلغ أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة بأن هذه التدابير قد أثبتت فعاليتها إلى الآن. وتم ملاحظة ان سياسة ترقية أعضاء هيئة التدريس موجودة ضمن اللوائح والملحقات الخاصة بجامعة البحرين، والتي وافق عليها مجلس الجامعة في عام 2012، وتشمل سياسة الترقية المهام الثلاث الرئيسة والمتوقعة من أي عضو من أعضاء هيئة التدريس؛ وهي التعليم والتعلم، والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية، مع الاعتماد الكبير على الأنشطة البحثية، والتركيز على المنشورات في الدوريات التي يراجعها النظراء، وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه المهام تعدُّ منصفة، كما أنها متعارف عليها في معظم الجامعات. وعند تلقي طلب الترقية، يستكمل رئيس القسم استمارة التقييم، التي تقيِّم سلوك المرشحين المهنيين، كما تقيم التخطيط للتدريس، والتدريس الفعال، فضلا عن تقييمهم من قبل الطلبة. وتقوم لجنة الترقية بالقسم بتقييم الوثائق المقدمة من المرشح، ثم تحال توصيات لجنة المراجعة إلى الكلية، وبعد ذلك إلى مجلس الجامعة للموافقة النهائية عليها. وعلى الرغم من قبول طلبات الترقية المقدمة سابقًا، غير أنه لا يوجد حاليًا في القسم إلا اثنان من أعضاء هيئة التدريس برتب عالية؛ مما يثير القلق حول الأساتذة المساعدين المتبقين في القسم وقدرتهم على استيفاء متطلبات الترقية، والتي بدورها تتمركز بشكل أساسي حول قدرة الكلية على ضمان تخصيص وقت كافٍ لأعضاء هيئة التدريس؛ من أجل البحث العلمي والخدمات المجتمعية لتلبية متطلبات الترقية. وعلاوة على ذلك، فقد أعرب الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات عن قلقهم إزاء النظم الإلزامية لإعطاء درجات الترقية، والتي تستند إلى المنشورات الفردية بدلا من الأنشطة الجماعية، فضلا عن قلة الفرص لإجراء الأبحاث؛ نظرا لارتفاع عبء التدريس، وعدم وجود برامج دراسات عليا، وما يصاحبه من نقص في عدد طلبة دراسات عليا الذين من الممكن ان يقدمون المساعدة في الأبحاث العلمية. وتحث لجنة المراجعة الكلية على اتخاذ التدابير التي تدعم ترقية أعضاء هيئة التدريس، وتزويدهم بالوقت الكافي، والمصادر اللازمة؛ لدعم النهوض بهم في التدرج الأكاديمي (على النحو الموصي به في الفقرة 2.4).

2.6 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فلدى جامعة البحرين نظامٌ للمعلومات الإدارية الذي يحتفظ بجميع المعلومات المتعلقة بالطلبة، كما يتم استخدامه من قبل رئيس القسم، والمرشدين الأكاديميين، والاساتذة، والطلبة. ويسمح هذا النظام للطلبة بتسجيل مقرراتهم الدراسية، أو إضافة، أو حذف

أحدها، كما يسمحُ بعرض سجلاتهم ودفع الرسوم. ويمكن لأعضاء هيئة التدريس معرفة الطلبة المسجلين في المقررات التي يدرسونها، وكذلك يمكنهم تقديم درجات الطلبة، ويسمح النظام أيضا لرئيس القسم بالموافقة على الدرجات المقدمة من أعضاء هيئة التدريس، وكذلك يسمح للمرشدين الأكاديميين بمتابعة الطلبة. وهناك أيضا نظام للموارد البشرية يستخدم للوصول إلى سجلات الموظفين، وتسلمهم رواتبهم، وسجل حضور الموظفين الإداريين. ويمكن لرئيس القسم الوصول إلى هذه السجلات، كما يمكنه استخدام النظام لاستكمال تقييم الموظفين الإداريين. وقد أعرب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلاتهم عن تقديرهم لتوفير نظم إلكترونية تساعد الموظفين والطلبة على القيام بإجراءات حيوية عبر الإنترنت. وأثناء الزيارة الميدانية، أكدت لجنة المراجعة على توفر نظم المعلومات الإدارية التي تدعم البرنامج، وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها لوجود نظم المعلومات الإدارية هذه التي تنفذ بفاعلية؛ من أجل إدارة المعلومات المتعلقة بالطلبة والموظفين.

2.7 توجد سياسات وإجراءات على مستوى المؤسسة؛ لضمان أمن سجلات المتعلمين ودقة النتائج. كما أنَّ لدى مركز تكنولوجيا المعلومات سياسات وإجراءات يتم تنفيذها؛ من أجل ضمان أمن المعلومات التي يحتفظ بها في أنظمته الإلكترونية. وأثناء الزيارة الميدانية، أكدت لجنة المراجعة أن عمادة القبول والتسجيل هي المسئولة عن التعامل مع سجلات الطلبة، كما أنَّه يتم الاحتفاظ بتقييمات الطلبة مثل أوراق الامتحانات النهائية داخل القسم لمدة سنتين. وفي نهاية الفصل الدراسي، يقوم أعضاء هيئة التدريس بإدخال درجات الطلبة المسجلين في المقررات الدراسية التي يدرسونها، وذلك عبر البوابة الإلكترونية. ويوافق رئيس القسم على الدرجات المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس، ثم يحيلها إلى عميد القبول والتسجيل من أجل الموافقة النهائية عليها. ويبدأ تقديم الطلبات الخاصة بتغيير الدرجات من القسم، كما يتطلب موافقة كل من العميد ومجلس الجامعة قبل اعتمادها. كما أنَّ هناك مستويات من الدخول عبر الإنترنت باستخدام كلمات المرور التي تسمح بمستويات مختلفة من دخول المصرح لهم إلى الموقع، كما يجب تغييرها كل (120) يومًا. علاوة على ذلك، يوجد لدى جامعة البحرين نظامٌ آمن للنسخ الاحتياطية وإمكانية استعادتها في حالة الكوارث، ويحكم هذا النظام مجموعة من الإجراءات والسياسات، وقد تأكدت لجنة المراجعة من تنفيذها أثناء الزيارة الميدانية. وتصف خطة تكنولوجيا المعلومات وسياساتها وإجراءاتها المعتمدة جميع متطلبات أمن وسرية المعلومات في الجامعة. كما أنَّ لدى الجامعة موقعًا آمنًا خارج الحرم الجامعي تحتفظ فيه

بالنسخ الاحتياطية الدورية للنظام، لتفادي حدوث الكوارث، كما لديها قاعدة بيانات احتياطية يتم ربطها به عند اللزوم. وأثناء الزيارة الميدانية، تأكدت لجنة المراجعة من وجود السياسات والإجراءات المذكورة آنفًا. وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها لوجود إجراءات واضحة لإدارة المخاطر والأزمات، فضلا عن الدعم الاحتياطي والتأمين للمعلومات، حيث يتم تنفيذهما بطريقة فعالة لدعم البرنامج.

2.8 أثناء الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية داخل القسم، ومرافق الكلية والجامعة في مقرها الرئيس في منطقة "الصخير". وتلاحظ لجنة المراجعة أنه يوجد في القسم مكاتب مستقلة تكفي أعضاء هيئة التدريس، كما تساعدهم على إسداء المشورة والنصح للطلبة. علاوة على ذلك، توجد قاعات دراسية متوسطة الحجم، تستوعب الواحدة منها نحو (40) طالبًا، كما أنَّ هناك قاعة للمحاضرات تستوعب المحاضرات الخاصة بالمقررات الدراسية متعددة الشعب، وهي مجهزة بالمرافق الخاصة، وبالوسائط المتعددة، كما يتوفر لدى القسم مختبرات مجهزة بشكلٍ كافٍ، وتشمل (12) مختبرًا للتدريس، ومختبرًا مشتركًا للحاسب الآلي. ويوجد أيضًا (10) مختبرات للأبحاث العلمية يستخدمها أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في مشروعات التخرج. وقد تأكدت لجنة المراجعة – خلال الجولة التفقدية – من أن قواعد وأنظمة الصحة والسلامة توضع في جميع المختبرات، كما يلتزم بها الموظفون والطلبة، وأنَّ هذه المرافق مجهزة تجهيزًا كافيًا. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ عددَ الطلبة الملتحقين بالبرنامج آخذٌ في الازدياد (من 129 طالبًا في 2010–2011، إلى 474 طالبًا في 2016–2017). وترى لجنة المراجعة أن هذه المرافق المتعلقة بالقاعات الدراسية تكاد تكون كافية في الوقت الحالي، وأن الحاجة لقاعات أكبر حجمًا ستكون أساسية إذا طلب من القسم أنْ يقبل أعدادًا أكبر من الطلبة في المستقبل. ويمكن للطلبة أيضا الوصول إلى مختبر الحاسوب العام، والذي يقع في كلية تقنية المعلومات بالقرب من كلية العلوم، وهو يحتوي على (220) محطة عمل ذات أنواع مختلفة من البرمجيات للاستخدام العام. علاوة على ذلك، يمكن للطلبة الوصول إلى خدمة الـ Wi-Fi في جميع أنحاء الحرم الجامعي، وهي تقدم مع عنوان للبريد الإلكتروني، وبسعة (1 Tera Byte) من المساحة الشخصية على القرص الثابت على خادم الحاسوب الخاص بالجامعة، بالإضافة إلى برنامج (Microsoft Office 365). ويوفر مركز التعلم الإلكتروني منصة (Blackboard) كمصدر للتعلم الإلكتروني يمكن لأعضاء هيئة التدريس من خلالها تحميل المقررات الدراسية التي يقدمونها للطلبة. وقامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في مكتبة كلية تقنية المعلومات والعلوم، حيث تقع على مسافة قريبة من القسم. وتلاحظ لجنة المراجعة احتواءَها على

مجموعة كافية من الكتب والمجلات، كما تتوفر بها أجهزة الكمبيوتر التي يتاح البحث عليها في مختلف قواعد البيانات الإلكترونية الموجودة داخل المكتبة الرئيسة. وأثناء الجولة التفقدية في المكتبة الرئيسة للحرم الجامعي، أبلغت لجنة المراجعة بوجود مصادر إلكترونية ومطبوعة متاحة لطلبة البرنامج، ولأعضاء هيئة التدريس، وتدعم الأبحاث والمقررات الدراسية. وعلاوة على ذلك، يمكن للطلبة والأساتذة الوصول إلى العديد من المصادر الإلكترونية داخل الحرم الجامعي وخارجه على السواء، كما أنَّ مرافق المكتبة مزودة بموظفين مؤهلين. ويوفر القسم أماكن عامة للطلبة تمكنهم من الدراسة خارج القاعات الدراسية، وعلاوة على ذلك فقد تتسع المكتبة المتخصصة لأكثر من (150) طالبًا. وتقر لجنة المراجعة بأنَّ مصادر المكتبة تدعم البرنامج كما أنها تماثل ما يوجد بالجامعات الأخرى المماثلة، وأن هذه المصادر متاحة ومناسبة للبرنامج، في حين توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية بأن تقوم، وبالتعاون مع الجامعة، بزيادة الطاقة الاستيعابية للقاعات الدراسية والمختبرات؛ لضمان ملاءمتها للزيادة المطَّردة في أعداد الطلبة الملتحقين بالبرنامج.

2.9 هناك عدد من أنظمة المتابعة التي يستخدمها البرنامج؛ من أجل الاستفادة من المصادر المختلفة، حيث ينفذ بعضها يدويًّا والبعض الآخر إلكترونيًّا. وأثناء الجولة التفقدية بالمرافق لاحظت لجنة المراجعة أنَّ جميع القاعات الدراسية والمختبرات تعلق جداول استخدامها على الأبواب. علاوة على ذلك، فإنَّ متابعة استخدام هذه المرافق، ومساحة الإشغال داخل المختبرات تتمُّ غالبا بشكل يدوي، كما أنَّ الفنيين مسئولون عن متابعة المواد المستهلكة داخل المختبرات. ويقدم مركز التعلم الإلكتروني الدعم للأساتذة والطلبة، ويقدم بيانات عن استخدام مصادره. ويقدم المركز منصة (Blackboard) التي لديها نظامٌ حديثٌ لمتابعة استخدام التعلم الإلكتروني. وخلال جولة الزيارة الميدانية، أبلغت لجنة المراجعة بأن المكتبة بصدد تنفيذ أداة لتقييم الخدمات هي "LibQUAL+"، وهي عبارة عن استطلاع للرأي يقدم الكترونيا. وعلاوة على ذلك، تسجل المكتبة بيانات الاستخدام فضلًا عن إجراء استطلاعات للرأي، وتقديم تقارير مفصلة عن استخدام مصادر المكتبة مثل استعارة الكتب وتمديد استعارتها، والإعارة المشتركة بين المكتبات، وزوار المكتبة. ولاحظت لجنة المراجعة، أثناء الجولة التفقدية في المكتبة، أنه يوجد صندوقٌ للاقتراحات عند مدخل المكتبة. وتقرُّ لجنة المراجعة بوجود أنظمة لمتابعة استخدام الجهات المختلفة، ولكن لم يقدم أي أدلة عن استخدام هذه البيانات للاسترشاد بها في عملية صنع القرار على المستوى الإستراتيجي الشامل والمتعلق

بتقديم البرنامج. ومن ثمَّ، تشجع لجنة المراجعة الكلية على استخدام المعلومات التي تقدمها نظم المتابعة؛ لتعزيز عملية صنع القرار.

2.10 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فهناك مجموعة من الدعم المقدم للطلبة في البرنامج على مستوى القسم والكلية والجامعة. ويدخل ضمن هذا الدعم، الدعم المقدم داخل المختبرات، المكتبة، ودعم التعلم الإلكتروني، ودعم تكنولوجيا المعلومات، والإرشاد الأكاديمي، والوظائف المتاحة مستقبلا والارشاد الاجتماعي. وأثناء الزيارة الميدانية أتيحت الفرصة للجنة المراجعة لزيارة المرافق المختلفة التي تقدم خدمات الدعم، كما تلقت لجنة المراجعة آراء الجهات ذات العلاقة تجاه فاعلية هذه الخدمات. وتعد عمادة شئون الطلبة هي المكلفة بتقديم مختلف أنواع الدعم المعني بتغطية كافة جوانب حياة الطلبة وصولًا إلى الدعم المالي، حيث يمكن إعفاء الطلبة من الرسوم الدراسية إذا كانوا مستحقين لذلك. ويقدم قسم خدمات وتنمية الطلبة خدمة النقل لجميع الطلبة، والخدمات الخاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة كالإعاقة، والعلاج الطبي، فضلا عن الإرشاد الاجتماعي والنفسي من خلال مستشار اجتماعي متفرغ في الكلية. ويقدم مكتب التوظيف والاستشارات التوجيه للطلبة؛ من أجل مستقبلهم الوظيفي، بتوفير حملات التوعية العامة، فضلا عن تقديم الاستشارات الفردية. وعلاوة على ذلك، يتلقى الطلبةُ والخريجون التوجيه أثناء عملية تقديم طلب الوظيفة، كما يتم مساعدتهم في كتابة سيرتهم الذاتية. وكذلك، ينظم مكتب التوظيف والاستشارات " يوم المهن " بشكل منتظم، حيث يتيح للطلبة فرصة الالتقاء بأرباب الأعمال المستقبليين، والتماس توجيهاتهم أثناء الملتقي. ويقدم مركز التعلم الإلكتروني الإرشادَ والدعمَ لنظام إدارة التعلم الإلكتروني (Blackboard)، كما يوجد مركز للغة الإنجليزية لمساعدة الطلبة في تعلم الكتابة بها، بالإضافة إلى ذلك، فإن المكتبة مزودة بموظفين مؤهلين يمدون الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالمعلومات والتدريب؛ من أجل الاستخدام الفعال للمصادر، مثل التعريف بالمكتبة، وورش العمل التدريبية بشأن قواعد البيانات، وكتابة التقارير العلمية، وفهم لوائح الجامعة والانتحال الأكاديمي، فضلا عن توفير غرفة لذوي الإعاقة البصرية. وعلاوة على ذلك، هناك أمين للمكتبة يمثل همزة الوصل للتنسيق بين برامج كل من الكلية والقسم، وتحديد احتياجات البرنامج. وخلال جلسات المقابلات، أشاد الطلبة بالمرافق والدعم والخدمات التي تقدمها الجامعة ومختلف أقسامها، والتي انعكست أيضا في نتائج استطلاعات آراء الطلبة الذين على وشك التخرج. وعلاوة على ذلك، يوظف قسم علوم الحياة سبعة فنيين مؤهلين، وخمسة مبينين يقدمون الدعم لأعضاء هيئة التدريس

والطلبة داخل مختبرات البرنامج. وتُعطى تعليمات السلامة إلى جانب التعريف باستخدام معدات المختبرات خلال الجلسة الأولى بالمختبر، ويتم التذكير بها بشكل مستمر. علاوة على ذلك، فإنَّ شبكة الحرم الجامعي يدعمها نظام الدعم الفني عبر الإنترنت، حيث يمكن استخدامها من قبل الاساتذة والطلبة للإبلاغ عن المشكلات داخل المختبر. وتقدر لجنة المراجعة ما تقوم به كل من الجامعة والكلية من تقديم مستوى شامل من الدعم والإرشاد للطلبة بما فيه الدعم التقني الذي يلقى القبول لدى الطلبة. وفيما يتعلق بالإرشاد الأكاديمي، فهناك سياسة عامة ولوائح إرشادية أكاديمية على نطاق الجامعة، حيث يقوم رئيس القسم بتعيين مرشد أكاديمي لكل طالب من الطلبة عند التحاقهم بالبرنامج، ويقوم الطلبة بطلب المشورة وفقًا لاحتياجاتهم. وعلى الرغم من ذلك، لم تقدم أي أدلة بشأن فاعلية نظام الإرشاد الأكاديمي، وتنصح لجنة المراجعة الكلية بوضع آلية لمراقبة وتقييم مدى فاعلية الإرشاد الأكاديمي المقدم للطلبة.

2.11 طبقًا لتقرير التقييم الذاتي، يقوم قسم التوجيه والإرشاد التابع لعمادة شئون الطلبة بالجامعة بتنظيم يوم تعريفي لجميع الطلبة الملتحقين حديثا بالبرنامج بمن فيهم الطلبة المنقولون من مؤسسات تعليمية أخرى. وأثناء اليوم التعريفي، يتم إطلاع الطلبة على اللوائح والخدمات الجامعية، كما يتم إدراجها أيضا ضمن الكتيب الإرشادي للطلبة الذي يوزع أثناء اليوم التعريفي. علاوة على ذلك، تسعى عمادة شئون الطلبة للحصول على التغذية الراجعة من مختلف الجهات ذات العلاقة، والتي تشتمل على الاستطلاعات التي تقيس مدى رضا الطلبة المقبولين حديثًا وأولياء أمورهم تجاه اليوم التعريفي، كما يتم إطلاع الطلبة على مرافق الكلية، بما في ذلك المكتبة. ويقوم البرنامج التعريفي أيضا بإطلاع الطلبة على قسم علوم الحياة، كما يقوم رئيس القسم بإطلاعهم على الخطة الدراسية للبرنامج، وعلى المختبرات، وتقديمهم لأعضاء هيئة التدريس. وأثناء الزيارة الميدانية، أعرب الطلبة الذين تم مقابلتهم عن تقديرهم لأنشطة اليوم التعريفي، كما أعربت لجنة المراجعة أيضا عن تقديرها للبرنامج التعريفي الذي تقوم كل من الكلية والجامعة بتنظيمه من أجل تعريف الطلبة المقبولين حديثًا بمتطلبات البرنامج واللوائح العامة للجامعة. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن حضور الطلبة في اليوم التعريفي يعدُّ منخفضا، كما لوحظ في تقرير اليوم التعريفي. وقد علمت لجنة المراجعة من الطلبة الذين تغيبوا عن اليوم التعريفي أنهم لا يحصلون على بديل، وعليهم الاعتماد على المعلومات المقدمة في الكتيبات الإرشادية، أو على الموقع الإلكتروني للجامعة. ولذا توصي

لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضع إجراءات بديلة بالنسبة للطلبة الذين لم يتمكنوا من حضور اليوم التعريفي.

2.12 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فإنه يخصص لجميع الطلبة مرشدٌ أكاديميٌّ بمجرد تسجيلهم بالبرنامج، كما يطلب منهم الالتقاء بمرشديهم في بداية كل فصل دراسي للاسترشاد به. ويقدم كل من الموقع الإلكتروني للجامعة والكتيب الإرشادي للطلبة معلومات واضحة حول اللوائح الأكاديمية والآليات القائمة بغرض تعريف الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. وفي كل فصل دراسي تقوم عمادة القبول والتسجيل بوضع الطلبة الذين يقل الحد الأدنى لمعدلهم التراكمي عن (2.0) تحت المراقبة الأكاديمية، ولا يسمح لهم بتسجيل أكثر من (12) ساعة معتمدة. علاوة على ذلك، فقد أكدت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية كيفية تنفيذ نظام المعلومات الإدارية للتعرف على الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، حيث يقوم النظام بإغلاق خيار التسجيل عبر الإنترنت للطلبة الذين يقل الحد الأدنى لمعدلهم التراكمي عن (2.0)، ويقدم رئيس القسم قوائم بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي للمرشدين المعنيين بذلك. وأثناء المقابلات، ذكر أعضاء هيئة التدريس عن استخدامهم جداول (Excel)، لمتابعة أداء الطلبة في المقررات الدراسية خلال الفصول الدراسية المتعاقبة، وعلى مدار عدة سنوات من أجل الكشف عن "الانحراف" في النتائج النهائية. ولاستكمال تسجيلهم في الفصل الدراسي التالي يتعين على الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي أنْ يلتقوا بمرشديهم الأكاديميين؛ للاسترشاد بهم في اختيار المقررات الدراسية، ولفتح خيار التسجيل عبر الإنترنت لهم. وخلال المقابلات التي أجريت مع المرشدين الأكاديميين، أبلغت لجنة المراجعة بأن عملية متابعة تقدم الطلبة هي عملٌ تعاوني يتقاسمه كل من القسم وعمادة القبول والتسجيل. علاوة على ذلك، هناك العديد من أنواع الدعم التي تقدم للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الاكاديمي والذين اصبحوا تحت المتابعة كالدعم الأكاديمي والاجتماعي، بالتعاون مع وحدة الإرشاد والتوجيه التابعة لعمادة شئون الطلبة ومركز تعلم اللغة الإنجليزية. وأثناء جلسات المقابلة، أعرب الطلبة عن رضاهم تجاه الدعم الأكاديمي المقدم من قبل المرشدين الأكاديميين والخدمات الطلابية الأخرى المقدمة داخل الجامعة. وتقر لجنة المراجعة بأن هناك ترتيبات قائمة لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، ومع ذلك، وفي ضوء انخفاض معدلي الاستبقاء والتقدم (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 2.2 و3.9)؛ توصي لجنة المراجعة الكلية على تقييم مدى فاعلية الدعم المقدم للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الاكاديمي.

2.13 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، يتمتع الطلبة بفرص متنوعة لتوسيع نطاق خبراتهم ومعارفهم من خلال التعلم غير الرسمي. ويشارك الطلبة في الأنشطة التي تعقدها كل من الكلية والقسم، مثل الحلقات النقاشية الخاصة بعلوم الحياة التي تعقد كل أسبوعين، والمنتديات العلمية، والمعرض الدولي السنوي للحدائق، كما يشارك الطلبة أيضا في المسابقات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، علمت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أنَّ هناك مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمي المتاحة للطلبة، مثل جمعيات ونوادي الطلبة، والأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفاعليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش العمل التي تنظمها جهات مختلفة بالجامعة، ويوم المهن، وبرنامج تدريس النظراء. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال عملهم في مشروعات تخرجهم، وفي المقررات الدراسية الأكثر تقدما، يتعاون الطلبة بالعمل في مجموعات؛ مما يوسع من مهاراتهم التنظيمية ومهارات العرض والتواصل لديهم. وهذا يتيح للطالب فرصة المشاركة في تجارب التعلم غير الرسمي والقدرة على بناء أساس للمهارات التي يحتاج إليها كطالب للعلم مدى الحياة. كما أنَّ هذه الأنشطة تحفز الطلبة على اكتساب المهارات المهنية مثل التواصل الشفهي، والقدرة على العمل الجماعي. علاوة على ذلك، فإنَّ برنامج التدريب العملي يزود الطلبة بالمعرفة التقنية وأخلاقيات العمل، من خلال تعرضهم لمجالات ذات صلة بالتخصص. وقد أعرب الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات عن رضاهم تجاه تنوع الفرص المتاحة لهم خارج نطاق المنهج الدراسي لتوسيع نطاق تعلمهم، كما أشادوا بالمناخ الإيجابي والتفاعلات والأنشطة المتاحة داخل القسم، والتي تثري من خبراتهم، وتوسع من نطاق معارفهم. وتقدر لجنة المراجعة توفر البيئة الملائمة، وإتاحة الفرص المتعددة أمام الطلبة؛ من أجل دعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود لجنة المراجعة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود خطوط واضحة للمساءلة فيما يتعلق بإدارة البرنامج
- وجود سياسة واضحة للتعيين تنفذ بشكل متسق، ووجود معدل استبقاء للموظفين مرتفع بالقسم
- نظم المعلومات الإدارية يتم استخدامة بفاعلية؛ لإدارة المعلومات المتعلقة بالطلبة والموظفين

- وجود إجراءات واضحة لإدارة المخاطر، فضلا عن الدعم الاحتياطي والحفاظ على امن سجلات الطلبة، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات بطريقة فاعلة لدعم البرنامج
- تقديم مستوى شامل من الدعم والإرشاد للطلبة من قبل كل من الكلية والجامعة، والذي يشمل الدعم التقني الذي يلقى القبول لدى الطلبة
- وجود البرنامج التعريفي الذي تقوم كل من الكلية والجامعة بتنظيمه؛ من أجل إطلاع الطلبة المقبولين حديثا على متطلبات البرنامج، وعلى اللوائح العامة للجامعة
- توفر البيئة الملائمة والفرص المتعددة والمتاحة أمام الطلبة لدعم التعلم غير الرسمي.

2.15 فيما يتعلق بالتحسينات، فإنَّ لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- إجراء دراسة شاملة لتحديد الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدلات تقدم واستبقاء الطلبة، ووضع خطة للتخفيف من هذه المسألة، بما في ذلك إجراء تعديل كامل لمتطلباتها من الكفاءات في اللغة الإنجليزية وأيضًا تعديلها لهيكل ومضمون البرنامج التمهيدي بالتعاون مع الجامعة
- التعديل من عبء العمل المنوط بأعضاء هيئة التدريس؛ لضمان عدم تجاوزه للحد، بما يضمن فاعلية أداء أعضاء هيئة التدريس وجدوى البرنامج
- تنفيذ سياسة رسمية لتهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد عند الالتحاق بالبرنامج، وتقييم مدى فاعليتها
- زيادة الطاقة الاستيعابية للقاعات الدراسية والمختبرات الملحقة بها؛ لضمان ملاءمتها للزيادة المستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالبرنامج، وبالتعاون مع الجامعة
- تقديم إجراءات بديلة للطلبة الذين لم يتمكنوا من حضور اليوم التعريفي
- تقييم مدى فاعلية الدعم المقدم للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تحدد المؤسسة مواصفات الخريجين والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، ومن خلال الأدلة المقدمة. وكما ذكر في (الفقرة: 1.4)، فإنَّ هناك (6) من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة يتم تعريفها على مستوى المؤسسة وتشمل: مهارات التواصل، والكفاءة التكنولوجية، والمعرفة ومهارات التفكير النقدي، المعرفة المعلوماتية، المسئولية والنزاهة، والتعلم مدى الحياة. علاوة على ذلك، فإنَّ المواصفات العامة لخريجي قسم علوم الحياة يتم ترسيخها ضمن إطار البرنامج، حيث تتدرج كمجموعة من الأهداف التعليمية للبرنامج، والتي تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، ومن ثمَّ ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وعلى النحو المبين في (الفقرة: 3.8)، تتضح مواصفات الخريجين من خلال تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية لكل مقرر دراسي كلٌّ على حدة، علاوة على ربطها بمخرجات تعلم البرنامج، وتعتمد الطريقة المباشرة لإنجاز مخرجات تعلم المقررات الدراسية على قياس مدى تحقيق كل مخرج من هذه المخرجات باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات التقييم. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تم التأكد من أنَّ ضمان تحقق مواصفات الخريجين تتمُّ من خلال تقييمات مقررات البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ مواصفات الخريجين ملائمة ومبينة بوضوح في توصيفات البرنامج، حيث تنعكس داخل كل مقرر دراسي في صورة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، كما يتم تحقيقها من خلال أدوات التقييم المناسبة.

3.2 توجد سياسة رسمية للجامعة بشأن المقايسة المرجعية تصف بشكل عام الغرض من أنشطة المقايسة المرجعية بالجامعة ونطاق تنفيذها. وعلى الرغم من ذلك، أثناء جلسات المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وكبار الموظفين، أبلغت لجنة المراجعة أنه لم يتم إجراء أي مقايسة مرجعية خارجية بشكل رسمي، كما أنَّ القسمَ يستخدم حاليًا آليات ضمان الجودة الخاصة بالجامعة لعمل مقايسة مرجعية للمنهج الدراسي للبرنامج، ولقياس مدى تطوره. وقد تبنى القسمُ الآليات الداخلية لتطوير البرنامج التابعة لمركز ضمان واعتماد الجودة، وكذلك الأدلة الإرشادية الداخلة ضمن إطار ضمان الجودة، فضلًا عن الإطار الوطني للمؤهلات، باعتبارها أدلةً إرشادية ومراجعَ يُسترشدُ بها في تطوير

البرنامج. ومع ذلك، فقد قُدمت إلى لجنة المراجعة أدلةٌ تتعلق بخطط إدراج مدخلات خارجية إلى البرنامج كشكلٍ من أشكال المقايسة المرجعية من خلال هيئة دولية للاعتماد. وترى لجنة المراجعة أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاستخدام مختلف الأدلة الإرشادية لتطوير المناهج الدراسية، غير أنَّها لا تُغني عن إجراء عملية مقايسة مرجعية رسمية، بحيث تكون شاملة ومتضمنة لعددٍ وافرٍ من المدخلات الداخلية والخارجية التي تغطي مخرجات البرنامج ومعاييره الأكاديمية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية أن تقوم بعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج إزاء النقاط المرجعية المماثلة في البرامج الأخرى المطروحة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ووفقًا لسياسة جامعة البحرين بشأن المقايسة المرجعية.

3.3 يتم تصميم وتنفيذ التقييمات في مقررات علوم الحياة على النحو المنصوص عليه في لوائح جامعة البحرين للدراسة والامتحانات. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في (الفقرة: 1.8)، فإنَّ لدى جامعة البحرين مجموعة من السياسات التي تحدد إستراتيجيات التقييم ومكافحة الانتحال الأكاديمي. كما انه توجد سياسة ضمن لوائح الجامعة تختص بمراجعة سياسات ولوائح الجامعة، وكذلك تتضمن كل سياسة بندًا للمراجعة. ويتم ابلاغ الطلبة باي تغيير يطرأ على هذه السياسات في الكتيب الإرشادي الخاص بالطلبة، أو بواسطة الموقع الإلكتروني، والذي من خلاله يمكن لأعضاء هيئة التدريس الوصول إلى هذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، توزع مواصفات المقررات الدراسية على الطلبة أثناء المحاضرة الأولى، حيث تحتوي هذه المواصفات على معايير التقييم وتوزيع الدرجات الخاصة بالمقررات الدراسية، بما في ذلك جدول لتقييمات المقررات الدراسية، فضلا عن لوائح الانتحال الأكاديمي. وأثناء المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الطلبة على علم بإجراءات التقييم، كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس يقومون بإبلاغهم بالدرجات؛ لكي يروا تقدمهم خلال الفصل الدراسي، وقبل تقدمهم للامتحان النهائي. وعلاوة على ذلك، فقد أبلغت لجنة المراجعة من قبل أعضاء هيئة التدريس بأنَّ منسقي المقررات الدراسية يقومون بالتدقيق الداخلي للامتحانات والدرجات بالاشتراك مع أعضاء هيئة التدريس، وفي الظروف الاستثنائية يكون بالاشتراك مع رئيس القسم، غير أنه لا يتم إجراء أي تدقيق خارجي للتقييمات. وتلاحظ لجنة المراجعة من خلال المقابلات والأدلة المقدمة أنَّ إجراءات التقييم يتم اتباعها بشكل عام من قبل القسم؛ لضمان اتساق التقييمات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ولضمان أنَّ هناك اتساقًا وعدالة في التقييمات، وأنَّ الطلبة يتلقون التغذية الراجعة بشكل سريع. ومع ذلك، فإنَّ الإجراءات المنفذة ليست متوائمة تمامًا مع سياسة الجامعة

للتدقيق. ومن ثمَّ، تحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من أنَّ تنفيذ سياسة الجامعة الحالية بشأن التدقيق الداخلي والخارجي يتم بصورة متسقة (انظر التوصيات التي سترد في الفقرتين: 3.5 و3.6).

3.4 يستخدم القسم استمارة "تقييم المقرر الدراسي" التي يصدرها مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للمؤسسة؛ لمواءمة مخرجات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة لكل من المقررات الدراسية والبرنامج، ومن خلال هذا النظام، يمكن الكشف عن أوجه التباين. وكما ذكر سابقًا (الفقرة: 1.3)، تشمل مواصفات المقررات الدراسية ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع أدوات التقييم والموضوعات المطروحة وطرائق التدريس. وعند نهاية الفصل الدراسي، يستخدم التقرير الخاص بتقييم مخرجات المقررات الدراسية لقياس مدى إنجاز كل مخرج من المخرجات بالاستناد إلى النسبة المئوية للطلبة الذين حققوا نسبة نجاح قدرها (70%) لكل مخرج من المخرجات. وكذلك يتم إدراج التقرير الخاص بتقييم مخرجات تعلم البرنامج لقياس مدى تحقيق الخريجين للمعايير الاكاديمية المطلوبة منهم بالاستناد إلى تقييم مخرجات تعلم المقررات الدراسية وربطها بمخرجات تعلم البرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ عينات ملفات المقررات الدراسية التي تمَّ فحصها تشير إلى أنَّ آليات المواءمة والتقييم السالفة الذكر تنفذ على النحو الصحيح. وتقدر لجنة المراجعة وجود آليات كافية؛ لضمان تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين من خلال تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي تتواءم بشكل متسق مع أدوات التقييم.

3.5 يتم تحديد التدقيق الداخلي للتقييمات من خلال لوائح الدراسة والامتحانات الخاصة بالجامعة، والتي تنص على أن أسئلة الامتحان النهائي ينبغي أن تخضع للتدقيق؛ لضمان أن جميع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتم تغطيتها وفقًا لمواصفات كل مقرر من المقررات الدراسية، كما يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ القسم يتبع هذه السياسة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ سياسة الجامعة للامتحانات والتدقيق تحدد التدقيق الداخلي القبلي والبعدي للتقييم، كما تنص هذه السياسة على أنَّه في حالة المقررات الدراسية ذات الشعبة الواحدة، فإنه يجوز لعضو هيئة تدريس المقرر أنْ يقدم أسئلة الامتحانات بدايةً إلى أحد زملائه في القسم الأكاديمي؛ للتحقق من أسئلته، وأنها تغطي المقرر كافةً، واتباع أفضل الممارسات في التقييم، وضمان ان الامتحان مناسب للطلبة. وأثناء المقابلات، أبلغت لجنة المراجعة أن القسم يقوم حاليًا بتشكيل لجنة تدقيق لتقييم امتحانات علوم الحياة، إلا

أنَّها تلاحظ أنَّ الأدلة المقدمة تشير إلى أن لجنة التدقيق هذه لا تهتم إلا بعدد قليل من مقررات البرنامج مثل: (BIOLS102،103،171،250). كما أُبلغت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنه بالنسبة للمقررات الدراسية متعددة الشعب، فإنَّ امتحانات منتصف الفصل الدراسي والامتحانات النهائية يتم وضعها من قبل منسق المقرر الدراسي، وبالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس الآخرين المسئولين عن تدريسها في بقية الشعب، كما أنَّ التصحيح وإعطاء الدرجات يتم تنفيذه بشكل جماعي من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس المشاركين. كما يتم تقييم مشروعات التخرج بواسطة فريق من ثلاثة ممتحنين داخليين، بمن فيهم الاستاذ المشرف على المشروع. وتقر لجنة المراجعة أنه يتم إجراء تدقيق داخلي لتقييم المقررات الدراسية متعددة الشعب، ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنه على الرغم من أن السياسة المؤسسية تتطلب تنفيذ التدقيق الداخلي القبلي والبعدي للتقييم، فإن الإجراءات المنفذة لا تتلاءم تمامًا مع سياسة التدقيق، كما أنه لا يوجد نظام شامل لمتابعة تنفيذ التدقيق الداخلي للتقييم. وقد أُثِيرَ هذا الأمر أيضا داخل تقرير التقييم الذاتي كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مشيرًا إلى أنَّ "هناك حاجة لاتخاذ نظام لتدقيق الامتحانات، وأنَّ التعليقات المثارة من كل عضو هيئة تدريس داخل استمارة التغذية الراجعة لهم ينبغي أنْ تُؤْخَذُ في الاعتبار، وينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة تبعًا لذلك". ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنْ تواصل الكلية تطوير آلياتها الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي للتقييم لجميع أدوات التقييم الرئيسة، وأنْ تنفذ تلك الأدوات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم والمساهمة في تحسين البرنامج.

3.6 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ القسم لم ينفذ بعد أي تدقيق خارجي، غير أنَّه في عام 2015، وافقت الجامعةُ على سياسة تدقيق الامتحانات. وحاليًا تقوم الأقسام بعمل تدقيق داخلي فقط. في حين تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ سياسة جامعة البحرين للتدقيق والامتحانات تقوم بتحديد التدقيق الخارجي، أو الاستفادة من المراجعة الخارجية والاعتماد كبديلً للتدقيق الخارجي. وأثناء جلسات المقابلة، أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ القسمَ يعتمدُ على المراجعات الخاصة بكلٍّ من هيئة جودة التعليم والتدريب، ومركز ضمان واعتماد الجودة؛ من أجل التدقيق الخارجي للبرنامج. ومع ذلك، فإنَّ هذه المراجعات دورية، كما أنها لا توفر التدقيق الخارجي القبلي والبعدي لجميع أدوات التقييم، ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنَّه على الكلية أنْ تضع سياسةً للتدقيق الخارجي الرسمي، وأنْ تقوم بتنفيذ إجراءات هذه السياسة لتغطي جميع أدوات التقييم الرئيسة لديها، وأنَّ تضع آلية لتقييم مدى فاعليتها.

3.7 تم إجراء فحص دقيق لعينة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، والتي تمثلُ فرع من المعرفة لمقررات البرنامج المقدمة منذ عام 2014 إلى عام 2016، حيث اشتملت هذه العينة على امتحانات، وواجبات، وامتحانات قصيرة، وتقارير لمشروعات التخرج، وتلاحظ لجنة المراجعة أنه تمَّ استخدام مجموعة واسعة من أنواع وإستراتيجيات التقييم، والتي تشمل أسئلة الاختيار من متعدد، وأسئلة الإجابة المختصرة، والأسئلة المقالية، وتقارير الزيارات المختبرية والميدانية، والرسائل البحثية المصغرة. بالإضافة إلى ذلك، فهناك أدلة على أنَّ الطلبة يقومون بانتظام بتقديم عروض توضيحية شفهية، يتمُّ من خلالها تقييم المحتوى الدراسي ومهارات التواصل. وقد كانت هناك حالات قليلة من العمل الجماعي على نطاق واسع، إلا أنَّ العمل المختبري والميداني عادة ما يتم في مجموعات صغيرة، مع تقديم للعمل المشترك بواسطة فرد من المجموعة. ويتضح تعزيز البرنامج من خلال أداء الطلبة في المستويات (200 و300 و400)، من المقررات الدراسية، والتي تقوم بعمل تقييمات تشمل مهارات التفكير النقدي، وما تتضمنه من الحاجة إلى مصادر مستقلة، وتحليل للبيانات، وإنتاج تقارير وعروض شفهية معقدة إلى حد كبير؛ مما يشير إلى تقدم الطلبة خلال البرنامج. علاوة على ذلك، فإنَّ العينة المقدمة من أعمال الطلبة في المقررات الخاصة بمشروعات التخرج (BIOLS 499)، هي مماثلة بمثيلاتها في البرامج الأخرى المشابهة. ولاحظت لجنة المراجعة أيضا أنه لا يوجد دليل على تضخم الدرجات، وأنَّ معظم المقررات الدراسية التي تمَّ فحصها تُظهر توزيعا واسع المدى للدرجات يبدأ من ($A+$) حتى (F)، إضافةً إلى درجات رسوب تتجاوز نسبة الـ (30%) في بعض مقررات المستوى (100). وقد أفاد الطلبة خلال جلسات المقابلة بأنَّ توقعاتهم تتناسب مع درجاتهم، وأنَّهم يتلقون تعليمات كافية بشأن مهام التقييم، كما أنَّهم راضون عن مستوى التعليم والتقييم، وهو ما أكده الخريجون الذين أجريت معهم مقابلات. تقدر لجنة المراجعة أنَّ مستوى إنجازات الطلبة بالبرنامج يعدُّ مناسبًا لأهداف البرنامج، وعلى الرغم مما ذكر سابقًا فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ بعض المقررات الدراسية للمستوى (100) بالسنة الأولى تضمنت أسئلة تقييمية باللغتين العربية والإنجليزية. وأثناء جلسة المقابلة مع فريق البرنامج، أبلغت لجنة المراجعة بأن هذا يعكس الممارسات الداخلية لقسم علوم الحياة، حيث يقوم برفع كفاءة الطلبة الجدد في المهارات العلمية واللغوية في آنٍ واحد، ولاسيما الطلبةُ القادمون من مدارس لم تعدهم بصورة كافية لأخذ جميع مواد دراستهم باللغة الإنجليزية. وبينما تتفهم لجنة المراجعة محاولة القسم التغلب على مشكلة الطلبة الذين يدخلون البرنامج دون الحصول على المهارات المناسبة في اللغة الإنجليزية، إلا أنَّها

تشعر بالقلق لأنَّ هذا الأمر لا يتفق مع حقيقة أنَّ البرنامج قد صمم ليقدم باللغة الإنجليزية، وبما يتفق مع الممارسات الجيدة المعروفة دوليًّا. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية أن تضمن أن جميع التقييمات تكون باللغة الإنجليزية، كما تحث الكليةَ على ضمان أن يكون جميع الطلبة المقبولين بالبرنامج لديهم مهارات اللغة الإنجليزية المطلوبة والملائمة لبرنامج يُدْرَسُ باللغة الإنجليزية (انظر التوصية في الفقرة: 2.2).

3.8 لوحظ في تقرير التقييم الذاتي، إن القسم يستخدم نظامين مختلفين لتقييم ما إذا كان الخريجون يلبون مخرجات تعلم البرنامج أم لا. أحدهما يكون بشكلٍ مباشر من خلال ربط التقييمات بمخرجات تعلم المقررات الدراسية، ثم ربط مخرجات تعلم المقررات بمخرجات تعلم البرنامج، ومن ثم تحديد هدف (70%) لتحقيق مخرجات تعلم البرنامج، والنظام الآخر غير مباشر عن طريق استطلاع آراء الخريجين. ويتم استخدام نموذج (excel)؛ لتقييم مدى إنجاز مخرجات تعلم المقررات الدراسية، حيث يتمُّ ربط أدوات التقييم الفردية وفقًا لمخرجات تعلم المقررات الدراسية، كما يتم إصدار تقرير يستند إلى عدد الطلبة الناجحين في التقييمات الفردية، ويصدر تقرير عن مخرجات تعلم البرنامج بناءً على مدى إنجاز مخرجات تعلم المقررات الدراسية؛ من أجل تقييم مستوى إنجاز مخرجات تعلم البرنامج. علاوة على ذلك وأثناء المقابلات، أبلغ أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة بأنه يتمُّ تجنب تدني مستوى الإنجاز إلى حدٍّ كبير من خلال استخدام نماذج اكسل (excel) في التقييم. وقد درست لجنة المراجعة التوزيع النهائي للدرجات في جميع المقررات الدراسية لعام 2015–2016، وتلاحظ أنَّها مناسبة للبرنامج، حيث إنَّ التقدم الذي يحرزه الطلبة خلال البرنامج يعبر عن التوزيع العام المعتاد للدرجات. علاوة على ذلك، فإنَّ المعدل التراكمي لدرجات الطلبة للأعوام 2012–2015، كان يتبع التوزيع المعتاد للدرجات، حيث كان معظم الطلبة قد تخرجوا بمعدل تراكمي يتراوح بين (2.0 – 2.4)، في حين في عام 2014–2015، (56%) من الطلبة قد تخرجوا بمعدل تراكمي يتراوح بين (2.5 – 2.9). وطبقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ القسم يقوم أيضا بإجراء تقييمات غير مباشرة لمخرجات تعلم البرنامج من خلال عمل استطلاعات لآراء كل من أرباب الأعمال، والخريجين، والطلبة الذين على وشك التخرج. وقد كانت آراء الخريجين وأرباب الأعمال المعبر عنها من خلال استطلاعات الرأي المكتوبة أقل دعمًا، إلا أنَّ فريق البرنامج الذين تم مقابلتهم قد أفادوا بأنَّ حجم العينة التي خضعت لاستطلاعات الرأي كان صغيرا؛ مما يجعلها غير كافية لقياس مدى رضا الجهات ذات العلاقة تجاه مستوى إنجازات الخريجين. ومع ذلك، ومن خلال جلسات المقابلة، أعرب الخريجون، والمشرفون على التدريب العملي، وأرباب الأعمال

بنظرة إيجابية تجاه أداء خريجي البرنامج. وتقر لجنة المراجعة بأن مستوى إنجاز الخريجين الذين يحققون أهداف البرنامج يعدُّ مُرْضيًا، وأنَّ هناك عمليات داخلية يتم تنفيذها لضمان أن مستوى إنجاز الطلبة يلبي مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومع ذلك، يوجد عجز في التأكيد الرسمي المنهجي من قبل جهات خارجية مستقلة تجاه مستوى إنجاز الخريجين، حيث إنَّ استطلاعات الرأي لأرباب الأعمال والخريجين ليست قاطعة، فضلا عن غياب عمليات المقايسة المرجعية الرسمية، وكذلك غياب التدقيق الخارجي للتقييمات، كما لوحظ في الأجزاء الأخرى من التقرير. وتحث لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتطوير وتنفيذ عمليات رسمية؛ للتأكد من مستوى إنجاز الخريجين من خلال جهات خارجية مستقلة.

3.9 تم تقديم ادلة متفاوتة بخصوص البيانات الإحصائية، والتي تعرض أساسا في شكل جداول لم يتم تحليلها، وتشير إلى ضعف معدلات التقدم والتخرج. ووفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فيما يتعلق بطول مدة التحصيل الدراسي بالبرنامج من 2008 إلى 2012، تبين أنَّ معظم الخريجين امضوا أكثر من (8) فصول دراسية لاستكمال دراستهم، وأنه لم ينته من الدراسة خلال مدة الأربع سنوات هذه سوى طالبين من أصل (35) طالبًا. علاوة على ذلك، فقد ذكر تقرير جامعة البحرين عن دراسة شاملة قامت بها الجامعة في 2016، وقد لوحظ من خلالها أنَّ الطلبة قد احتاجوا في المتوسط إلى (6) سنوات لاستكمال برنامجهم. وهذا ما تم التأكيد عليه أثناء المقابلات مع الطلبة، والخريجين، وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك من خلال البيانات التي قدمها مركز ضمان واعتماد الجودة، والتي تشير إلى دراسة أجريت في 2016، كانت معدلات التخرج فيها وفقًا لتحصيلهم الدراسي من 2006 إلى 2012 هي: (69%،30%،17%،34%،19%،16%،5%). وأثناء المقابلات مع الطلبة وأعضاء اللجنة الاستشارية للطلبة، أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ هناك تعارضًا واضحًا بين الجداول الدراسية يحول دونَ إتمام البرنامج في الوقت المحدد له، أو خلال الحد الأدنى الموصي به للخطة الدراسية وهو أربع سنوات. علاوةً على ذلك، يُرْجِعُ تقرير التقييم الذاتي أسبابَ مشكلة معدل التسرب من البرنامج إلى عدم استعداد الطلبة عند دخول البرنامج لدراسة مقرراته، وأعدادهم الكبيرة داخل كل قسم، وعدم وجود الحافز لديهم؛ نظرًا لعدم اختيارهم للبرامج التي يدرسونها. وعلاوة على ذلك، يشير تحليل لجنة المراجعة للبيانات المقدمة إلى أنه على الرغم من أن معدلات القبول بالبرنامج قد ارتفعت من 2010، إلى الآن، فإنَّ معدلات إتمام البرنامج قد انخفضت، في حين ارتفعت معدلات الخروج منه، سواء الخروج القسري عن طريق الفصل، أو الخروج الاختياري عن طريق التسرب الأكاديمي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ تقرير التقييم الذاتي

لا يتناول بالتفصيل قضية تحديد الوجهة الأولى للطلبة بعد تخرجهم، في حين تشير البيانات في استطلاعات آراء الطلبة الذين على وشك التخرج لعام 2013–2016، إلى أنَّ نحو (20%) من الخريجين لديهم عروض للوظائف. وقد علمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع الخريجين، وأرباب الأعمال أنَّ معظم خريجي البرنامج يتم تعيينهم في وظائف حكومية كالتعليم والصحة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه لم تقدم أي أدلة بشأن بيانات المقايسة بين البرنامج والبرامج الأخرى على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وعلاوة على ذلك، هناك نقص عام في التفكير المنهجي في تحليل البيانات المتعلقة بدفعات الطلبة، والذي تم التأكيد عليه أثناء المقابلات مع الأساتذة، فضلا عن غياب التدقيق الخارجي، (كما ذكر في الفقرة: 3.2 و3.8)، حيث لم تقدم أي مقايسة مجدية مع البرامج الأخرى المماثلة. وتحث لجنة المراجعة الكلية على إجراء تحليل منهجي بشكل متسق لدفعات الطلبة؛ لدراسة أسباب معدلات التقدم والاستبقاء والتخرج المنخفضة نسبيًّا، ووضع خطة للتخفيف من حدة هذه الأسباب حسب ما تقتضيه الحاجة (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 2.2).

3.10 التعلم القائم على العمل يتمُّ دمجه في المنهج الدراسي كمقرر إلزامي (BIOLS 399)، وهو عبارة عن تدريب عملي لمدة شهرين في أي مكانِ عملٍ ذي صلةٍ بتخصص البرنامج، وتوجد سياسة واضحة لتقييم المقرر، كما توجد إجراءات من أجل توفير مشرف أكاديمي ومرشد عملي في مكان العمل؛ مخصصان لكل طالب على حدة. ويمكن للطلبة التسجيل في المقرر الخاص بالتدريب العملي بعد استكمالهم (75) من الساعات المعتمدة من دراستهم في البرنامج. وخلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس قدمت تفاصيل التقييم، وتم تلخيص شرح العمليات بشكل كامل. ويدخل ضمن التقييم، التقرير النهائي من قبل الطالب بنسبة (30%)، والتقييم المقدم من المشرف العملي بنسبة (40%)، وكذلك الزيارات الميدانية بنسبة (20%)، بالإضافة إلى تقرير التقييم المقدم من المشرف الأكاديمي بنسبة (10%). وتشير الأدلة إلى أنَّ أدوات التقييم المستخدمة هي أدوات مفصلة، كما أنها تتلاءم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. وخلال اجتماع المشرفون القائمون على التدريب العملي مع لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، أعربوا عن رضاهم تجاه ما قامت به الجامعة من تنظيم للمشرفين، وتوجيههم وتعليمهم، بالإضافة إلى تعاون الطلبة ومشاركتهم، لكنَّهم أشاروا إلى عدم وجود توافق بين المهارات المكتسبة للطلبة ذات الصلة بالمادة الدراسية ومجموعة المهارات المحددة المطلوبة داخل بعض أماكن العمل مثل المهارات المطلوبة داخل مختبرات العلوم بالمستشفيات. وقد أعرب الخريجون والطلبة عن حماسهم تجاه القيام بالتدريب

العملي، حيث تمكنوا من رؤية الفوائد المباشرة لاكتساب المهارات اليدوية والخبرة العملية، فضلا عن ترجمة معرفتهم النظرية إلى تطبيق عملي. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة بأن توزيع الطلبة على أماكن العمل في التدريب العملي يقوم بتنسيقه لجنة على مستوى القسم، كما تقوم بتنظيمه لجنة التدريب التابعة للكلية من خلال مكتب التدريب الجامعي، في حين يجوز للطلبة اقتراح أماكن بديلة للتدريب العملي. غير أنَّ الإعفاءات من التدريب تعدُّ نادرةً؛ فلم يتمكن أعضاء هيئة التدريس من الإفادة بحالة واحدة لم يتمكن فيها أحد الطلبة من استكمال المقرر العملي، حيث تتاح للطلبة فرصةٌ لتكرار الالتحاق بالمقرر مرة أخرى، أو تمديد الإطار الزمني له لحين الانتهاء منه. وتقدر لجنة المراجعة أن الإجراءات الخاصة بالتقييمات وإدارة المقرر الدراسي للتدريب العملي يتم تنفيذها لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي ولتزويد الطلبة بخبرة التعلم المدمج مع العمل.

3.11 يوجد مقرر إلزامي خاص بمشروعات التخرج (BIOLS 499)، حيث يتعين على الطلبة إتمام (60) ساعة معتمدة من دراسة البرنامج، حتى يتمكنوا من التسجيل فيه، ويتم تزويد هذا المقرر بمخرجات التعلم الملائمة له، وربطها بمخرجات تعلم البرنامج، كما يتم تقييم المقرر من قبل المشرف، حيث يدخل في التقييم إعداد مقترحات للمشروع بنسبة (2%)، والجانب العملي بنسبة (28%)، وإعداد التقارير بنسبة (25%)، والعرض الشفهي بنسبة (5%)، إضافةً إلى تقييم لجنة الامتحان، المؤلفة من عضوين آخرين في هيئة التدريس، حيث يدخل في تقييمها التقرير النهائي (25%)، والعرض الشفهي (15%). كما يزودُ الطلبة بدليلٍ كتابة التقرير والذي ينصُّ على توضيح مفصل للشكل الصحيح للتقرير. ووفقًا لما ذكره تقريرُ التقييم الذاتي، فإنَّ لجنة مشروعات التخرج في قسم علوم الحياة هي التي تتولى تنسيق هذا المقرر (BIOLS 499)، فهي التي تقوم بمراجعة الموضوعات المقترحة، وتنسيق العملية مع الطلبة والمشرفين. وأثناء مقابلات الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الطلبة والمشرفين على المشروعات لديهم وعيٌّ جيدٌ باللوائح الإرشادية لمشروعات التخرج، ويدركون مسئولياتهم، كما أن الطلبة والخريجين قد أعربوا عن حماسهم ودعمهم للمقرر الدراسي الخاص بمشروع التخرج. علاوة على ذلك، فقد اشار أعضاء هيئة التدريس أنَّ النتائج المتعلقة بالأبحاث قد تم إدراجها في إعداد مشروعات التخرج التي يتم العمل عليها في مختبرات متخصصة، وقد فحصت لجنة المراجعة عينة من مشروعات الطلبة، ووجدت أنها تشير إلى موضوعات مناسبة ومستويات ملائمة من إنجازات الطلبة. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسة

للتقييم والإشراف على مشروعات التخرج، يتمُّ تنفيذها وإبلاغها بصورة جيدة؛ لتزويد الطلبة بالخبرات البحثية، وتعزيز المهارات العملية لديهم من خلال التقييم النقدي، ومهارات التواصل التحريرية والشفهية.

3.12 لدى البرنامج هيئتان استشاريتان؛ إحداهما: لجنة استشارية للبرنامج، والتي تضم أعضاء من القطاع العام والقطاع الخاص، والأخرى: لجنة استشارية للطلبة، والتي تضم طلبة البرنامج. ولدى الجامعة سياسة واضحة، تمَّ الإشارة إليها في الدليل الإرشادي للجودة – (القسم:3)، تتعلق باستخدام لجنة استشارية للبرنامج لتقديم الدعم له، حيث تمَّ النصُّ بوضوح على اختصاصات اللجنة الاستشارية، والتي تشمل تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية، واحتياجات سوق العمل بالنسبة للبرنامج، وتشيرُ الأدلة المقدمة إلى أنَّ أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج يمثلون قطاعًا متنوعًا من الصناعة يشمل المؤسسات الحكومية والخاصة في مجالات الصحة، ومزارع الأسماك، والتعليم، والاقتصاد، وصناعة الألبان، والبيئة. وقد أتيحت للجنة المراجعة فرصة الالتقاء ببعض أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج، ولاحظت أنَّ بعضَهم مُعيَّنٌ مؤخرًا. وعلاوة على ذلك، تشير محاضر الاجتماعات إلى أنَّه قد تمَّ إبلاغهم بهامهم، غير أنَّ المعلومات كانت محدودة، ولم تشمل المهام المفصلة المنصوص عليها في السياسة، والتي بدورها لم يتم إبلاغها لهم. وذكر أعضاء آخرون في اللجنة الاستشارية أنَّه قد تمَّ دعوتهم للانضمام إليها قبل سنتين، وقد حضروا ثلاثة اجتماعات في السنة الماضية، ولاحظوا أنَّ مهام لجنة المراجعة تتمثل في تقديم التغذية الراجعة إلى قسم علوم الحياة بشأن برنامج بكالوريوس علوم الحياة، والمساعدة في تحسين إمكانية توظيف الخريجين، ومواءمة مجموعة مهارات الخريجين لتتوافق مع احتياجات أرباب الأعمال. ويقوم بتعيين اللجنة الاستشارية للبرنامج رئيس القسم، الذي يعمل بدوره رئيسًا وأمينًا للجنة، على النحو المشار إليه في محاضر الجلسات. وتلاحظ لجنة المراجعة من خلال المقابلات والأدلة المقدمة أنَّ اللجنة الاستشارية قد قدمت عددًا من الاقتراحات، مثل مواءمة مخرجات البرنامج وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وتجميع المقررات الدراسية في مجموعات مكثفة وفقا لمجالات تخصص مختلفة، مثل الطب الحيوي، والبيئة، والصناعات الغذائية، في حين أبلغت لجنة المراجعة بأنه لم تقدم إلى اللجنة الاستشارية أي تغذية راجعة بشأن الإجراءات التي اتخذها القسم تجاه اقتراحات اللجنة الاستشارية المتعلقة بتحسين البرنامج. بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية للبرنامج، فإنَّ أعضاءَ اللجنة الاستشارية للطلبة مكلفون أيضا بتقديم تغذية راجعة إلى قسم علوم الحياة بشأن اهتماماتهم وتوصياتهم فيما

يخص الجوانب المختلفة من البرنامج، وترد مهام اللجنة الاستشارية للطلبة ضمن وثيقة مركز ضمان واعتماد الجودة الخاصة بتوصيفات الوظائف. وأشار أعضاء اللجنة الاستشارية للطلبة الذين أجريت معهم مقابلات إلى أنَّهم قد تم تعيينهم من خلال ترشيحات من رئيس القسم، وأنهم قد تلقوا معلومات محدودة عن مهامهم، كما أنَّ بعض الأعضاء قد تم تعيينهم منذ فترة طويلة (أكثر من سنتين). علاوة على ذلك، فإن هناك أدلة تشير إلى انعقاد اجتماعات للجنة الاستشارية للطلبة، وان القسم ينفذ توصياتها واقتراحاتها. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك لجانًا استشارية ممثلة عن سوق العمل، وعن الطلبة، كما أنَّ هناك أدلة تشير إلى أن التغذية الراجعة لهذه اللجان يتم الاستفادة منها في تحسين البرنامج. غير أنه، ليس من الواضح كيف يقاس أثر التغذية الراجعة المستقلة القادمة من اللجنة الاستشارية للبرنامج. علاوةً على ذلك، تنصح لجنة المراجعة القسم بتعزيز استقلالية اللجنة الاستشارية للبرنامج، وتوسيع نطاق واجباتها لتشمل الاختصاصات الكاملة وفقًا لسياسات المؤسسة، وتقديم التغذية الراجعة إلى اللجان الاستشارية بشأنِ الإجراءات المتخذة بالاستناد إلى توصياتها.

3.13 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ القسمَ يقوم بإجراء استطلاعات لآراء الطلبة الذين على وشك التخرج في البرنامج، بالإضافة إلى أرباب الأعمال، والخريجين؛ لقياس مدى رضاهم تجاه المعايير الخاصة بمواصفات الخريجين؛ وقد توفرت أمثلة لهذه الاستطلاعات. وتشير الأدلة المقدمة للجنة المراجعة إلى أنَّ هذه الاستطلاعات طبقت بطريقة متقطعة كما لم يتم تقديمها إلا قريبا، حيث قام عددٌ قليلٌ من أرباب الأعمال (11)، والخريجين (12) بملء هذه الاستطلاعات. وأثناء المقابلات، كان الخريجون، وأرباب الأعمال، والمشرفون على التدريب العملي يشعرون بالرضا بشكل عام تجاه مستوى المعرفة، والنزاهة الأكاديمية، وحماسة الخريجين والطلبة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ النقص في مهارات محددة لمجالات معينة في الصحة ومتعلقة بالطب الحيوي قد أثير طرحه بصورة متكررة؛ نظرًا لأثره السلبي بالنسبة للخريجين، وينعكس ذلك في النتائج المستمدة من استطلاعات آراء أرباب الأعمال، والتي تشير إلى نسبة رضا أرباب الأعمال تجاه المجالات المتعلقة بقطاع الصحة (46%)، في حين أنَّ نسبة رضاهم تجاه ما يخص قطاع التعليم (82%)، وتجاه قطاع الصناعة (58%)، وعلى النقيض من الردود التي طرحت أثناء المقابلات، فإنَّ نتائج استطلاعات الخريجين تشير إلى أنَّ (45%) فقط من الخريجين يشعرون بالرضا تجاه البرنامج الأكاديمي، وقدراتهم على تحقيق الأهداف التعليمية المطلوبة للبرنامج، كما أن (52.5%) من الخريجين قد

قيَّموا مهارات التواصل، والتفكير النقدي، والمهارات التحليلية والتقنية بأنَّها كافية وترقى للمستويات القياسية. ومع ذلك، فمن الضروري ملاحظة أنَّ المستجيبين للرد على الاستطلاعات يمثلون عينةً صغيرة الحجم؛ مما يستلزم الحذر عند التعامل مع نتائج هذه الاستطلاعات. غير أنَّ لجنة المراجعة تلاحظ عدم وجود نهج فعال ومنتظم في الحصول على التغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين، ومن ثمَّ تحثُّ الكليةَ على تنفيذ آلية فعالة لتقييم مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن المعايير الخاصة بمواصفات الخريجين (على النحو الموصي به في الفقرة: 4.8).

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود لجنة المراجعة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- ملائمة مواصفات الخريجين والنص عليها بوضوح في توصيفات البرنامج، حيث تنعكس داخل كل مقرر دراسي في صورة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، كما أنَّ أدوات التقييم المناسبة تضمن تحققها
- وجود آليات كافية لضمان تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين من خلال تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي تتلاءم بشكل متسق مع أدوات التقييم
- ملائمة مستوى إنجازات الطلبة في البرنامج لأهدافه
- الإجراءات الخاصة بتقييم وإدارة مقرر التدريب العملي يتم تنفيذها لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة منه وتزويد الطلبة بخبرة التعلم المدمج مع العمل
- وجود سياسة للتقييم والإشراف على مشروعات التخرج يتم تنفيذها، وإبلاغها بصورة جيدة، لتزويد الطلبة بالخبرات البحثية، وتعزيز المهارات العملية لديهم من خلال التقييم النقدي، ومهارات التواصل التحريرية والشفهية
- وجود لجان استشارية ممثلة عن سوق العمل، وعن الطلبة، ووجود أدلة تشير إلى أن التغذية الراجعة لهذه اللجان يتم الاستفادة منها في تحسين البرنامج.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإنَّ لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- عمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج إزاء النقاط المرجعية المماثلة في البرامج الأخرى المطروحة محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا، ووفقًا لسياسة جامعة البحرين بشأن المقايسة المرجعية.
- مواصلة تطوير الآليات الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم، بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي للتقييم لجميع أدوات التقييم الرئيسة، وتنفيذ تلك الأدوات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم والمساهمة في تحسين البرنامج.
- وضع سياسة للتدقيق الخارجي الرسمي، وتنفيذ إجراءات هذه السياسة لتغطي جميع أدوات التقييم الرئيسة لديها، ووضع آلية لتقييم مدى فاعليتها.
- ضمان إجراء جميع التقييمات باللغة الإنجليزية باعتبارها تتناسب مع برنامج يتم تدريسه بهذه اللغة.

3.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات شاملة لتوجيه العمليات في كل من الكلية والبرنامج، منها السياسات المتعلقة بالبرنامج، مثل ضمان الجودة، والتقييم والتدقيق، والمقايسة المرجعية. بالإضافة إلى السياسات التي تتعلق بأعضاء هيئة التدريس والموظفين، مثل الترقية والتقييم. علاوة على ذلك، فإن السياسات المتعلقة بالطلبة مثل الانتحال الأكاديمي، وسلوكهم يتم تعريفها أثناء اليوم التعريفي، كما يتاح لهم الاطلاع عليها في الكتيب الإرشادي لهم. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ معظم هذه السياسات جديدة نسبيًّا، ولم تخضع بعد للتعديل. ومع ذلك، فإنَّ هذه السياسات تعد كافية لإدارة البرنامج بشكل فاعل، كما يمكن الاطلاع عليها من خلال موقعي كل من الجامعة ومركز ضمان واعتماد الجودة الإلكترونييْن، كما أنَّ عملية مراجعة هذه السياسات ينصُّ عليها كمادة من المواد المحددة لتوصيفات هذه السياسات. تنوه لجنة المراجعة وبالاستناد الى المقابلات والأدلة المقدمة أنَّ هناك مركز ضمان واعتماد الجودة على مستوى الجامعة، فضلا عن مكتب ضمان واعتماد الجودة التابع للكلية، وكذلك لجنة ضمان الجودة التابعة للقسم، حيث تعمل جميع هذه الجهات بشكل موحد ومتسق؛ من أجل تنفيذ السياسات في جميع المؤسسة، بما في ذلك برنامج بكالوريوس علوم الحياة. وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ العميد يبلغ جميع السياسات والإجراءات إلى رئيس القسم عن طريق البريد الإلكتروني، والذي بدوره يبلغها إلى جميع الجهات ذات الصلة بالقسم، ومن ثم إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم. وقد أكدت لجنة المراجعة من خلال جلسات المقابلات أنَّ الموظفين الأكاديميين والإداريين على دراية جيدة بالسياسات والإجراءات المتصلة بعملهم. وتقدر لجنة المراجعة أن هذه السياسات تحدد بشكل جيد الإطار الخاص بالضمان الفعال للجودة، كما أنَّ الأهداف العامة لضمان الجودة قد وضعت بشكل جيد ضمن هذه السياسات. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن السياسات المتاحة باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني للجامعة، ليست شاملة بالقدر الذي كانت عليه في الموقع الإلكتروني المتاح باللغة العربية، وتشير لجنة المراجعة إلى أنَّه ينبغي التوفيق بين الموقعين والاتساق بينهما.

4.2 يوجد وصفٌ واضحٌ للهيكل التنظيمي في القسم في تقرير التقييم الذاتي، حيثُ يعدُّ رئيس القسم هو المسئول عن قيادة البرنامج وإدارته بشكل كامل. كما يرفع رئيس القسم التقارير إلى عميد الكلية، والذي يرفعها بدوره إلى نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية. كما أنَّ هناك لجانًا عديدة على مستوى القسم لديها اختصاصات واضحة، ويقوم مجلس القسم بمراجعة قراراتها التي تدعم المعايير الأكاديمية للبرنامج. وتضم لجان القسم الرئيسة، لجنة ضمان الجودة بالقسم، لجنة التخطيط الإستراتيجي، ولجنة المنهج الدراسي، بالإضافة إلى لجان أخرى عديدة. وتشير المقابلات والأدلة المقدمة إلى أنه على الرغم من أنَّ رئيس القسم هو المسئول بشكل مطلق عن الإدارة الفعالة فيه، إلا أنَّ أعضاء هيئة التدريس يشاركون في وضع توصيات وخطط عمل متعلقة بالبرنامج من خلال مجلس القسم ومختلف اللجان، وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها أنَّ جميع أعضاء هيئة التدريس يعملون بفاعلية كأمناء على المعايير الأكاديمية للبرنامج، بما يتفق مع معايير الممارسات الجيدة، ويدعم القيادة الفعالة للبرنامج.

4.3 لدى جامعة البحرين سياسة رسمية لضمان وتعزيز الجودة تشتمل على إجراءات واسعة النطاق لضمان الجودة، بالإضافة إلى سياسات أخرى تم التنويه عنها سابقًا في هذا التقرير. علاوة على ذلك، يوجد لدى الجامعة مكتبٌ للتدقيق الداخلي؛ تُرْفَعُ تقاريرُه مباشرة إلى مجلس الأمناء، وكذلك إلى مركز اعتماد وضمان الجودة، وكلاهما مسئولٌ عن مساعدة البرنامج في تحقيق أهداف الجامعة. كما أنَّ لدى البرنامج هيكلًا واضحًا لضمان الجودة، كما تقع مسئولية إدارة ضمان الجودة على عاتق لجنة ضمان الجودة بالقسم، والتي تعمل بدعم من مدير مكتب ضمان واعتماد الجودة بالكلية، الذي هو عضو في لجنة ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، ويحتفظ مركز ضمان واعتماد الجودة بقاعدة بيانات مركزية على الإنترنت؛ لوضع السياسات والمعلومات الخاصة بالبرنامج، فضلًا عن إجرائه استطلاعات الرأي عبر الإنترنت؛ لتقييم مدى رضا الطلبة وتقييم إنجازات الخريجين. إضافة إلى ذلك، يقدم القسم إلى مركز ضمان واعتماد الجودة بالجامعة تقرير التقييم الذاتي الذي يتضمن خطط عمل يتم تنفيذها على أساس دوري. تقرُّ لجنة المراجعة بأن هيكل لجنة ضمان الجودة في كل من القسم والكلية يعدُّ ملائمًا لضمان الجودة ولإدارة أنشطة البرنامج.

4.4 أبدى أعضاء هيئة التدريس الذين تمَّ مقابلتهم أنهم على دراية شاملة بدورهم في ضمان فاعلية تقديم البرنامج، وقد كانت هناك مجموعة من ورش العمل والحلقات النقاشية المثمرة. ومن الأمثلة على ذلك ورش العمل المتعلقة بالاعتماد والتقييم، وتلك المتعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات، فضلًا عن ورش العمل الخاصة بكتابة وتقييم مخرجات التعلم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية، وكذلك الخاصة ببرمجيات الكشف عن الانتحال الأكاديمي. كما يتمُّ النصُّ على حضور هذه الورش ولكن ليس بشكل إلزامي، كما لا توجد بيانات تفيد بأنَّ جميع أعضاء هيئة التدريس قد استفادوا من حضور جميع هذه الورش أو معظمها. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنه في الآونة الأخيرة لم تكن هناك ورش عمل عن ضمان الجودة، كما أبلغت لجنة المراجعة بأن هناك حاجة إلى عقد ورش عمل تدريبية بشكل منتظم عن ضمان الجودة؛ من أجل تلبية احتياجات الأساتذة والموظفين الإداريين على السواء، وهو ما أُشير إليه في تقرير التقييم الذاتي كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وعلى الرغم مما سبق ذكره، فقد تأكدت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية من أنَّ الموظفين الإداريين والأكاديميين الذين تم مقابلتهم على دراية جيدة بالسياسات والإجراءات ذات الصلة بضمان الجودة، ويدركون أدوارهم في ضمان الاتباع الدقيق لهذه السياسات، ومن ثمَّ، تقدر لجنة المراجعة إدراك الموظفين لنظام ضمان الجودة بشكل عميق ومُتَّسِع.

4.5 يتم طرحُ برامج جديدة بالجامعة وفقًا لشروط "لوائح تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية"، والتي تشترط أنْ يكونَ أيُّ برنامج أو مقرر دراسي متسقًا مع رسالة القسم والخطة الإستراتيجية للكلية، وتشتمل عملية تطوير المنهج الدراسي وتحديثه على مدخلات تعبر عن الاحتياجات المتوقعة لسوق العمل، وكذلك تغذية راجعة من اللجان الداخلية، والجهات الخارجية ذات العلاقة. ويشارك في هذه العملية لجانٌ من الأقسام، والكليات، والجامعة، وفي حالة تقديم البرامج الجديدة، يلزم أيضا موافقة مجلس الأمناء. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ القسم قد اقترح تقديم برنامجٍ يتكون من أربعة مسارات في عام 2015، إلا أنه لم تتم الموافقة عليه استنادًا إلى التغذية الراجعة من اللجنة الاستشارية للبرنامج، وحاليًا يجري العمل على تطوير برنامج بكالوريوس علوم الحياة التطبيقية مع تخصصين رئيسين؛ هما: الصحة الحيوية وعلوم الحياة البيئية. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن القسم قد اتبع في عملية تطوير هذا البرنامج الإجراءات المطلوبة، كما أنه سعى للحصول على تغذية راجعة من الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة للاسترشاد بها في هذه العملية. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا تجاه شروط "لوائح تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية"؛ نظرًا لكونها

ملائمة لطرح برامج جديدة؛ وملائمة للخطوات التي اتخذها القسم في اقتراح البرامج. علاوة على ذلك، تقر لجنة المراجعة بالمحاولات الحقيقية التي يبذلها القسم للاستجابة البناءة للتغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة حيث انهم على علم ودراية بالاحتياجات المحلية.

4.6 وفقًا لسياسة جامعة البحرين الخاصة بضمان وتعزيز جودة البرامج، فإنه ينبغي أن يقدم تقرير التقييم الذاتي الخاص بالبرنامج سنويًّا إلى مركز ضمان واعتماد الجودة بالجامعة. ويتضمن التقرير تقييمًا لإنجازات الطلبة من خلال تقييم مخرجات التعلم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية، وكذلك الأهداف التعليمية للبرنامج، كما ينبغي إجراء استطلاعات الرأي وتحليلها، وأنْ تغطي كلًّا من الخريجين، أرباب الأعمال، والطلبة الذين على وشك التخرج. وكذلك ينبغي الحصول على التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة مثل اللجنة الاستشارية للبرنامج، واللجنة الاستشارية للطلبة. وعلاوة على ذلك، يجب تحليل جميع التغذية الراجعة التي تمَّ الحصول عليها، ويجب تحليل النتائج ومتابعتها بخطة عمل للتحسين. ووفقًا للأدلة المقدمة، يقدم القسم تقريرًا سنويًّا يتضمن معلومات عن البرنامج وبعض خطط العمل. وهناك وسائل أخرى للمراجعة الداخلية تتضمن التغذية الراجعة من الطلبة والخريجين، واللجان الاستشارية لكلٍّ من الطلبة والبرنامج. وأثناء المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة وجود تقييم مستمر للمقررات، حيث يتم اتباع عملية التقييم بوضوح وتنفيذها. ولكل عضو من أعضاء هيئة التدريس دورٌ في تقييم المقررات التي يُدَرِّسُها، حيث يقدم ملف المقرر الدراسي مع خطط التحسين الخاصة به في نهاية كل فصل دراسي. علاوة على ذلك، فقد قدمت اللجان الاستشارية لكل من الطلبة والبرنامج توصيات مكتوبة نفذها القسم. ومن الأمثلة على ذلك: توصية اللجنة الاستشارية للبرنامج بتقديم المزيد من التدريب العملي، والتي تم تنفيذها. كما نفذ القسم أيضا عدة توصيات مقدمة من اللجنة الاستشارية للطلبة، مثل تقديم المقررات الإلزامية في كل فصل دراسي؛ لمساعدة الطلبة على إكمال البرنامج في الوقت المحدد لإتمامه. واضافة واجبات/ تقارير عن التجارب التي يقوم بها الطلبة في المختبرات وتوفير أسئلة الامتحانات النهائية للسنوات السابقة. علاوة على ذلك، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي فقد تم تنفيذ عدد من التحسينات استنادًا إلى المراجعة الداخلية السنوية للبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ الأدلة المقدمة تشير إلى أنَّ التغذية الراجعة يتم تقديمها في المراجعة السنوية للبرنامج، حيث يُسْترشَدُ بها في تطوير البرنامج.

4.7 تحدد سياسة الجامعة المتعلقة بضمان وتعزيز جودة البرامج، التي تمت الموافقة عليها في 2015، القيام بمراجعة دورية للبرنامج؛ لضمان صحة مخرجات التعلم ومدى تحقيقها، وفاعلية المنهج الدراسي، واستخدام التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وأثناء المقابلات، أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ المراجعة الداخلية السنوية، التي يتم تنفيذها من قبل مركز ضمان واعتماد الجودة بالجامعة، تصب في مصلحة المراجعة الدورية للبرنامج، وأنَّ هذه المراجعات لا تغطي المهام التي تُنفذ على نطاق الجامعة مثل القبول والتسجيل، بل تركز على المجالات التي تدخل في نطاق نشاط القسم مثل الموارد التعليمية، والمرافق، والمختبرات، ولاسيما المنهج الدراسي. وكما ذكر سابقا في (الفقرة: 3.2)، فإنه لم يتم عمل مقايسة مرجعية بشكل رسمي، إلا أنَّ القسم قد بدأ بالفعل إدراج اعتماد خارجي للبرنامج من قبل هيئة اعتماد ألمانية تُعرف بهيئة دراسات العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الطبيعية والرياضيات ASIIN، وتقر لجنة المراجعة بأنه لا توجد أدلة واضحة تشير إلى الحصول على تغذية راجعة وإدراجها عند تطوير البرنامج، ومع ذلك لم يقدم إلى لجنة المراجعة أي دليل يشير إلى وجود أسلوب منهجي يستخدم في المراجعة الدورية الشاملة للبرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية تطوير نهج شامل للمراجعات الدورية للبرنامج وتنفيذها بشكل منتظم.

4.8 تنصُّ سياسة الجامعة الخاصة بضمان وتعزيز جودة البرامج على أنه ينبغي جمع التغذية الراجعة المنظمة من الجهات ذات العلاقة للاسترشاد بها في تطوير البرنامج. وأثناء المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، أُبلغت لجنة المراجعة بأنَّ الجامعة تقوم بإجراء استطلاعات رأي مكتوبة للطلبة في كل فصل دراسي ولكل مقرر دراسي، حيث تغطي هذه الاستطلاعات مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس، ومستوى الرضا العام للطلبة. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ تقييمات الطلبة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس يتمُّ التحفظ على بياناتها قبل رفعها إلى رئيس القسم، وتسليمها إلى أعضاء هيئة التدريس المعنيين. ومع ذلك، فإنَّ نتائج الاستطلاعات ترفع إلى أعضاء هيئة التدريس كنسب مئوية فقط، كما لا يتم نقل تعليقات الطلبة إليهم، كما لا يتم تقديم تغذية راجعة إلى الطلبة بشأن هذه النتائج. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي والأدلة المقدمة إلى لجنة المراجعة، فإنَّه يتم إجراء استطلاعات لآراء الطلبة الذين على وشك التخرج بشكل منتظم. وتغطي هذه الاستطلاعات جوانب واسعة النطاق مثل: التسجيل، والمنهج الدراسي، والمرافق، وتجربتهم العامة بالبرنامج. علاوة على ذلك، فإنه يتم إجراء استطلاعات لآراء أرباب الأعمال والخريجين، إلا أن انخفاض معدل

الاستجابة لهذه الاستطلاعات يجعلها غير مقنعة بالفعل، على النحو المبين في (الفقرة: 3.13). وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ اللجان الاستشارية لكل من الطلبة والبرنامج قد قدمت توصيات قابلة للتنفيذ، وقد تم تنفيذها بعد التقييم الذي قام به مجلس القسم، كما ذكر سابقا في (الفقرة: 3.12). وقد استنتجت لجنة المراجعة إلى أنَّ هناك أدلة تفيد بجمع التغذية الراجعة من مختلف الجهات ذات العلاقة، وأنَّ خطط التحسين تطرح. ومع ذلك، فإنَّ بعض الإجراءات التي سردت ضمن إنجازُات القسم تعدُّ غير مجدية، مثل تنفيذ نتائج الاستطلاعات الخاصة بالخريجين، وأرباب الأعمال، كما تمَّ ذكرها سابقا في (الفقرة: 3.13). وكما سبقت الإشارة إليه في هذا التقرير، فهناك أدلةٌ على أنَّ النتائج المهمة تُسْتَرْشَدُ بها في اتخاذ القرارات بشأن البرنامج، ومع ذلك وأثناء المقابلات، ذكر جميع الطلبة، والخريجين، واللجنة الاستشارية للطلبة أنه لازال يوجد تعارضٌ بين الجداول الدراسية؛ مما حال دون إكمال الطلبة للبرنامج في الوقت المحدد له وفقًا للحد الأدنى الموصي به في الخطة الدراسية، وهو (4) سنوات. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنْ تواصلَ الكليةُ تطويرَ نظامها لجمع التعليقات المنظمة من الجهات الخارجية ذات العلاقة، وتنفيذ نتائج التغذية الراجعة لجميع الجهات ذات العلاقة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات بشأن تحسين البرنامج بشكل أكثر شمولا، ومن ثمَّ تقديم التغذية الراجعة بخصوص التحسين للجهات ذات العلاقة.

4.9 هناك عددٌ من الفرص لتطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا في مجالات مثل: مهارات التدريس، وضمان الجودة، وكذلك في مجالات التخصص، كما يتضح من عدد الحلقات النقاشية، وورش العمل المقدمة التي تتعلق بهذه المجالات. ويمكن لأعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على درجاتهم العلمية حديثًا المشاركةَ في برنامج "الدراسات العليا في الممارسات الأكاديمية". وقد انضم تسعة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم إلى هذا البرنامج. كما يُشجع أيضا كبار أعضاء هيئة التدريس على حضور ورش العمل التي تنظم كجزء من برنامج الجامعة للتطوير المهني المستمر. وتقدر لجنة المراجعة الفرص العديدة التي يتم تقديمها؛ من أجل هذا الأمر، بما في ذلك برنامج "الدراسات العليا في الممارسات الأكاديمية"، في حين أبلغ أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم لجنة المراجعة بأنَّ فرص التطوير المهني الأكاديمي تعدُّ أقل جذبًا بالنسبة لهم، كما أنَّ هناك برنامجًا للتفرغ العلمي، ولكنه متاح فقط لأعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ مشارك أو الدرجات الأعلى، كما أنَّه تمَّ إيقافه مؤقتًا بسبب قيود الميزانية. وتقترح لجنة المراجعة بأنه على الكلية أن تعزز من فرص التفرغ العلمي والأنشطة الأخرى للتطوير الأكاديمي. كما تشجعُ الكليةَ على تقديم

طلبات للحصول على زمالة خارجية، وقد شارك أحد أعضاء هيئة التدريس في منحة (Erasmus Mundus) في المملكة المتحدة في 2012، وشارك آخر في 2015، في برنامج الزائر الدولي في القيادة في الولايات المتحدة. وفي السابق كان أعضاء هيئة التدريس يتلقون الدعم من الجامعة لحضور المؤتمرات إذا قدموا أحد الأوراق البحثية، ومع ذلك، فإنَّ أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة لم يكونوا على يقين من أن هذه السياسة يمكن أن تستمر في المناخ الحالي للميزانية. ولهذا، فإن لجنة المراجعة تقترح بشدة أنْ يتم تعزيز المشاركة في المؤتمرات الدولية، ومنح إجازة التفرغ العلمي؛ من أجل تعزيز الكفاءة المهنية لجميع أعضاء هيئة التدريس. وعلاوة على ذلك، وكما لوحظ في (الفقرة: 2.5)، فإنه يتمُّ تقييم أعضاء هيئة التدريس بغرض الترقية، أو تجديد العقود، إلا أن احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس لا ترتبط بتقييمهم. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية تقييم أعضاء هيئة التدريس بصورة منتظمة، وأن تستخدم نتائج التقييم للاسترشاد بها في احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس.

4.10 وفقا لتقرير التقييم الذاتي، يعتمد القسم على التغذية الراجعة من اللجنة الاستشارية للبرنامج، ومن أرباب الأعمال، والخريجين في استقراء احتياجات سوق العمل؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبا للعصر. وقد اتخذت إجراءات بشأن هذه الاقتراحات مثل الإجراء الخاص بتقديم مقرر التدريب العملي (BIOLS 399) كمقرر إلزامي، وكذلك عدم الموافقة على البرنامج ذي المسارات الأربعة في 2015، استنادًا إلى التغذية الراجعة للجنة الاستشارية للبرنامج، فضلا عن اقتراحها بشأن برنامج علوم الحياة التطبيقية ذي المسارين، والذي تم الموافقة عليه، كما اقترح أعضاء هيئة التدريس بعض المقررات الجديدة التي من المتوقع أن تكون متوافقة بشكل معقول مع سوق العمل العالمية، غير أنه لم تكن هناك إلا محاولة ضئيلة نسبيًّا لاستقراء الاحتياجات المتجددة لسوق العمل المحلية على وجه التحديد، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تكن هناك محاولات للحصول على بيانات أو تقارير من المؤسسات المحلية أو المؤسسات الخاصة بشأن احتياجات سوق العمل، وتلاحظ لجنة المراجعة أنه على الرغم من أنَّ المناقشات التي أجريت مع اللجنة الاستشارية للبرنامج، ومشرفي التدريب العملي تقدم للقسم معلومات بشكل مستمر عن سوق العمل، غير أن هناك افتقارًا إلى وجود أسلوب منهجي يتسع لدراسة السوق بشكل عام، ويمكن استخدامه في الحصول على تغذية راجعة من الجهات ذات العلاقة لاستقراء احتياجات سوق العمل، وهو ما تمَّ الإشارة إليه في تقرير التقييم الذاتي كأحد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. ومن ثم، توصي لجنة

المراجعة بأنه على الكلية أن تقوم بإجراء دراسات دورية بشكل رسمي لاستقراء احتياجات سوق العمل بطريقة أشمل؛ لضمان استمرار البرنامج، وملبيا لاحتياجات سوق العمل المستقبلية.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود لجنة المراجعة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود إطار لضمان الجودة الفعالة بجانب مجموعة من السياسات الداعمة له، حيث يتم وضع الأهداف العامة لضمان الجودة بشكل جيد ضمن هذه السياسات
- أنَّ جميع أعضاء هيئة التدريس يعملون بفاعلية كأمناء على المعايير الأكاديمية في البرنامج، بما يتفق مع معايير الممارسات الجيدة ويدعم القيادة الفعالة للبرنامج
- أنَّ لدى الموظفين فهمًا متسعًا وعميقًا لنظام ضمان الجودة
- وجود أدلة تشير إلى أنَّ التغذية الراجعة يتم تقديمها في المراجعة السنوية للبرنامج، ويتم استخدامها للاسترشاد بها في تحسين البرامج
- وجود العديد من الفرص التي يتم تقديمها من أجل التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بما في ذلك برنامج "الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية".

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإنَّ لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تطوير نهج شامل للمراجعات الدورية للبرنامج وتنفيذه على نحو منتظم
- تطوير المزيد من الأنظمة لجمع التعليقات المنظمة من الجهات الخارجية ذات العلاقة، وتنفيذ نتائج التغذية الراجعة لجميع الجهات ذات العلاقة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات بشأن تحسين البرنامج بشكل أكثر شمولا، ثم تقديم التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة
- إجراء تقييمات لأعضاء هيئة التدريس بصورة منتظمة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في احتياجات التطوير المهني لهم
- إجراء دراسات دورية بشكل رسمي لاستقراء احتياجات سوق العمل بطريقة أشمل؛ لضمان استمرار البرنامج، وتلبيته للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

4.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس علوم الحياة الذي تطرحه كلية العلوم بجامعة البحرين "جدير بالثقة".